الباب الثالث

الشيخ الرئيس

١٨٨٨ – ١٨٩٩

١٣٠٦ – ١٣١٧

(إن صورة الانتساب إلى دين لا تغني عن
اتباع هديه الصحيح)

محمد عبده

أثبتت بيروت لمحمد عبده أن الإسلام دار واحدة. وأن فيها منطلق جهاد كالقاهرة. ومع ذلك غلبه التوق إلى ربوع مصر. والبرد تجري بين الشواطئ فتثير الشجي والخلي. وسيرة الشيخ أنشودة عامة يترنم بها الهلباوي بك بعد نصف قرن في مقالاته عن رجال القضاء السابقين في كتاب اليوبيل الذهبي للمحاكم الأهلية (١٨٨٣ – ١٩٣٣) فيقول: (وأذكر أن جميع الذين أبعدوا عن مصر بسبب الثورة بعدت عنا ذكراهم وجهلنا سيرتهم من يوم نفيهم إلى يوم عودتهم إلا الأستاذ الشيخ محمد عبده فقد كان اسمه يجلجل في جميع المحافل المصرية في أثناء هذه المدة كأنه بين ظهرانينا).

وكان سعد يتصدر صحبه ويبهر قاعات المحاكم بمرافعاته منذ افتتاحها في ديسمبر ١٨٨٣ فأجمع عليه المتقاضون من الأمراء والعظماء والشعب. ومثل مصر كلها في العمل لعودة "إمامها وإن اقتدت بغيره" كما كان يكتب إليه، فوسط الأميرة نازلي فاضل (١/ ١/ ١٩٤٤) لاستصدار عفو عنه من الخديو الذي ثار عليه في القاهرة واتهمه بالخيانة في باريس ولندن فوق ما له عليه من ذنب الإفتاء بخلعه في سنة ١٨٨٢ كما كان يعتقد.

ووسطت الأميرة – وهي بنت الأمير مصطفى فاضل أخي الخديوي إسماعيل – لدى الخديو مختار باشا "الغازي" نائب تركيا في مصر. فصدر العفو بناء على وساطته. وسيذكر له محمد عبده هذه اليد عنده فتكرر زياراته له. ويقول الباشا بعد موته: إن دماغ هذا الرجل أعظم دماغ عرف). ومع ذلك فاللورد كرومر يذكر في كتابه (مصر الحديثة) أن العفو صدر بسبب

الضغط البريطاني. في حين يذكر إمام المعية الشيخ محمد البسيوني أن الخديو قال: (ما عفوت عن أحد عفوا هو أشبه بالاعتذار إلا هذا).

ضن الخديو على الشيخ العائد بوظيفة كان يرجوها، هي التدريس في دار العلوم أو الأزهر، كيلا يجتمع بالشباب. فجلس – متطوعا – يلقي درسا في التفسير في جوار إحدى أساطين الأزهر وهو يقول معزيا نفسه: (كنت أقوم بدرس التفسير قديما).

وستبقى لديه من ذكريات ذلك الدرس أن كثيرا من حاضريه كانوا من طلاب مدارس الحكومة، لما في الدرس من فوائد، وأن منهم قبطيين كانا يكتبان ما يدلي به.

***

لكن للأساطين همهمة كالطنين: لقد خصص كرومر إيراد مصر لسداد "فوائد" الديون لا الديون. وقدم قطنها طعمة رخيصة لمصانع لانكشير. وعطل الحكم النيابي وأنشأ مجلسا للشورى وألغى مراحل التعليم. بل قصره على المرحلة الابتدائية! ثم عزم أن يحل اللغة الإنجليزية محل اللغة العربية!

وفي سنة ١٨٨٤ أعلنت بريطانيا أنها تضع مصر في شبه حماية. وصفت الوجود المصري في أفريقيا بعد إذ كانت قواتها تحتل الصومال طبقا لمعاهدة بينها وبين إنجلترا في ٧/٩/ ١٨٧٧، ومصر والسودان بلدا واحدا فيه منابع النيل (بحيرة فكتوريا – بحيرة ألبرت – بحيرة إبراهيم) والقوات المصرية في أفريقيا حتى رأس جرادفوي – (القرن الأفريقي الآن) على مبعدة آلاف الأميال تحت مدخل البحر الأحمر. تسيطر على بربرة وزيلع وهرر وجيبوتي ومن تحتها أقاليم كينيا وأوغندا، فكانت السفن تبحر من ميناء إسماعيل (قسمايو) على المحيط الهندي حتى بورسعيد في حماية مصرية (انظر الخريطة ص ٥١).

وكانت جيوش مصر – في عهد إسماعيل تدافع عن تركيا في كريت وفي شبه جزيرة القزم (روسيا) [٤٣] وتدافع فرقة منها في المكسيك عن سياسة فرنسا!

---

(٤٣) يقول البارودي الذي كان يقود الفرق آنذاك إذ يعود من المنفى كفيفا، بعد بضعة عشر عاما، سنة ١٩٠٠:

أين المعاقل بل أين الجحافل بل أين المصاول والخطية الشرع!

وسيبلغ الإنجليز أغراضهم لإفقار مصر فتصرح لجنة شئون الميزانية في مجلس الشورى سنة ١٨٩٤ (بأن الأمة المصرية سائرة في طريق الفقر وعسر الحال) ويعلن الأمير حسين كامل: بعد سنين (أن الفلاح المصري يقضي حياته مثقلا بالدين لا يزيد إيراده على الضرائب المفروضة عليه وفوائد الديون المطلوبة منه).

وتخطف البطش الأنفس وذهبت ريح الأحرار وتشذروا في الآفاق. وساد الذين مردوا على النفاق. وسكتت أصوات ٢٩.٥٠٠ مصري سجنهم الإنجليز عندما دخلوا القاهرة! وسادت الإمعات الطائعة أو الطامعة وأصبح المجتمع رجراجة!

لم يعتزل الشيخ مجتمعه في هذا التيه بل كظم كمده واتجه إلى تعليم الأمة. فقدم إلى كرومر تقريرا بوسائل إصلاح التعليم بوجه عام – أما في صدد الأزهر فرأى أن الإصلاح يكون بالتدرج. ولم يقدم صورة من التقرير إلى رياض باشا رئيس الوزارة مما ينم عن تقطع الأسباب بينهما وأنه كان يأتي الأمور من أبوابها، مثلما قدم تقرير إصلاح التعليم في سورية إلى شيخ الإسلام مباشرة في اسطنبول، ومثلما سوف يصنع إذ يحدث الخديو نفسه بعد سنوات عن إصلاح الأزهر – إدراكا منه أنه ينوب عن "الجماعة" والحديث باسمها لا يجري إلا مع أولي الأمر.

واستأجر دارا في شارع الشيخ ريحان على مقربة من قصر عابدين وكان يقول (نحن نناطح عابدين مناطحة) وسينتقل فيما بعد إلى حي الناصرية ثم إلى ضاحية عين شمس.

وفي سنة ١٩٠٠ يقول حافظ إبراهيم:

فقد غدت مصر في حال إذا ذكرت ... جادت جفوني لها باللؤلؤ الرطب
كأنني عند ذكرى ما ألم بها ... قوم تردد بين الموت والهرب
إذا نطقت فقاع السجن متكأ ... وإن سكت فإن النفس لم تطب
أيشتكي الفقبر غادينا ورائحنا ... ونحن نمشي على أرض من الذهب

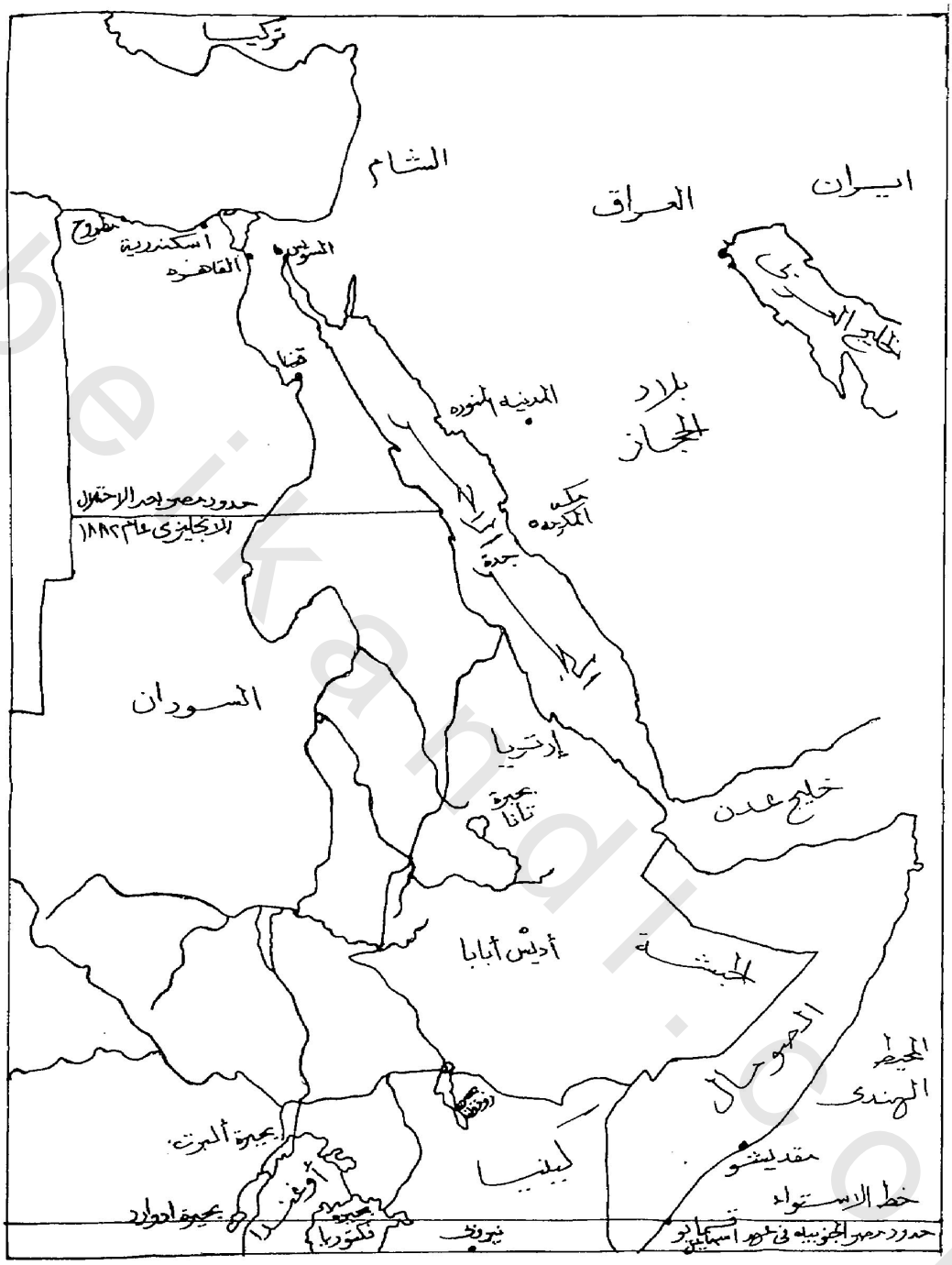
تركيا
الشام
العراق
ايران
مطروح
الاسكندرية
القاهره
السويس
خليج السويس
قنا
المدينه المنوره
بلاد الحجاز
حدود مصر بعد الاحتلال الانجليزى عام ١٨٨٢
مكه المكرمه
جدة
السودان
إرتريا
بحيرة تانا
خليج عدن
أديس أبابا
الحبشة
الصومال
المحيط الهندى
بحيرة ألبرت
ليبيا
مقديشو
خط الاستواء
بحيرة ادوارد
بحيرة فكتوريا
نيروبى
حدود مصر الجنوبيه فى عهد اسماعيل

في القضاء

لم يطل زمن التطوع في حلقة الأزهر فالدولة أحوج إلى العالم الحق منه إليها.

كان النظام القضائي الجديد وليدا. ورجاله حريصون على أن ينافسوا القضاة الأجانب بالمحاكم المختلطة. والشيخ قد عاد إلى مصر إماما له أنصاره.

وأولو الأمر في القضاء مجمعون عليه كما صرح بذلك الهلباوي بك في المرجع السابق حيث قال: (شعر كثير من أنصاره في مصر بالحاجة إلى عودته فدعوه ملحين ليعود.

والقائمين بأمر القضاء في وزارة الحقانية كانوا يشعرون بحاجة القضاء إلى وجود مثل هذا الرجل بين رجاله.

مواهبه والإجماع على الحاجة إليه ذلك العقبة التي كانت قائمة بشأن رجوعه أو دخوله في القضاء حتى رضيت السراي بتعيينه على أن يكون نائب قاض وفي يونية سنة ١٨٨٨ عين نائب قاض بينها).

كان الإنجليز قد فرضوا على هذه المحاكم: (القانون الفرنسي. قانون نابليون) فأخذ الشيخ يحكم بأصول شرعية تمكنه بعمومها وعدالتها من احتواء أحكام القانون الفرنسي أو تفادي تطبيقه: كأن يحدث صلحا بين الخصمين حتى لا يحكم "بالفائدة".

أو يحكم بالعدل لا بالنص في قضية.. ويسأله "المستشار القاضي سكوت" – بناء على شكوى فيجيبه بسؤال: هل العدل وضع لأجل القانون أو القانون وضع لأجل العدل؟ ويشرح له الأمر فينشرح به صدره.

أو يسئ أجنبي الأدب في الجلسة – محتميا بالامتيازات – فيأمر بحبسه. وسأله (سكوت): فقال (ما دمت على كرسي القضاء فلن أقصر في احترامه).

وذات يوم استعان مصري مغتصب بإنجليزي ليرفع علم بريطانيا على أرض غصبها فأمر محمد عبده بنزع العلم وطرد الغاصب.

وطارد الفواحش ما ظهر منها وما بطن حتى لتقول امرأة في الزقازيق (إن النبي ظهر ثانية). وكان يفطر في المحكمة في رمضان ليكتب أسباب الأحكام بعد الإفطار يوم تصدر الأحكام. وأخذ الشيخ سمته بين الزملاء فبلغ الأوج. يقول الهلباوي بك:

"وأذكر أنه في هذه المدة الطويلة لم يشتغل في الدوائر الكلية إلا بعض جلسات قليلة أما عمله المستمر فكان في محكمة عابدين.

ومحكمة عابدين كانت وما تزال أهم محاكم القاهرة. ولا أذكر أن كرسي القضاء فيها جلس عليه رجل كان موضع إعجاب جميع الطبقات من متقاضين وصحفيين وساهم مثل المرحوم الشيخ محمد عبده أولا [٤٤] والمرحوم عبد الخالق ثروت باشا من بعده.. كان محمد عبده

---

(٤٤) كانت أحكامه ذات المبادئ تنشر في المجلات القانونية. غليك مثلا بعض حيثيات من حكم له بمحكمة عابدين في ٥ أكتوبر ١٨٩٤.

(من حيث إن الأصل العام الذي أسست عليه جميع أحكام الشرائع في إلزام شخص بتأدية شيء إلى آخر هو أن يكون الأداء على قدر العوض حاصلا كان بالفعل أو مؤملا فيه عند العقد.. وليس من الجائز أن يؤدي شخص شيئا لم ينتفع به أو لم يأمل الانتفاع به. لأن هذا هو الظلم بعينه. ولكن ضرورة اتساع المعاملات وضعف الثقة أحيانا بالذمة الواحدة ألجأت إلى ضم ذمة إلى ذمة أخرى في الالتزام بالأداء وإن لم ينتفع صاحب الأولى بشيء مما يلتزم بأدائه أو أداء عوضه.. فالتزام الضامن أمر جاء على خلاف الأصل وقررته الشرائع باقتضاء الضرورات. فلا يجوز التوسع في القياس لأن ما سوغ بضرورة قدر بقدرها.

ومن حيث إن الشرائع الصحيحة قد قسمت الضمان إلى قسمين: كفالة تضامن وكفالة لا تضامن فيها. فالأولى ما التزم فيها الضامن أن يكون بمنزلة المضمون في الالتزام بالأداء في جميع الأحوال بنص في عقد الضمان أو نص في القانون. والثانية ما شرط فيها الالتزام بعجز المضمون أو امتناعه عن الأداء عند وجوبه أو نحو ذلك أو سكت فيها عن التعميم والتخصيص. وحكم القسم الأول من الكفالة انشغال ذمة الضامن مع المضمون وأن للداين أن يتبع أيهما يشاء. وكل ما صح إجراؤه مع أحدهما صح إجراءه مع الآخر وكل عمل رسمي جرى مع أحدهما يعتبر جاريا مع الآخر. ولكن لكون هذا الحكم جاء على خلاف الأصل المعقول رأى أهل الشرع وجوب التصريح به. وجرى على ذلك القانون المصري في المادة ١١٠ حيث قال مطالبة أن أحد المدينين المتضامنين مطالبه رسمية وإقامة الدعوى عليه بالدين يسريان على باقي المدينين. والكفلاء المتضامنون مع المدين الأصلي يعتبرون مدينين. فالتصريح بأن إقامة الدعوى على أحد المتضامنين تسري على الباقين تصريح بأنها لا تسري على غير من أقيمت عليه الدعوى إذا لم يكونوا متضامنين.

ومن حيث إن عقد الكفالة في هذه القضية قد صرح باشتراط تأخير المستأجر عن أداء الإيجار فهي ضمانة لا تضامن فيها فالدعوى التي أقيمت من المالية على المستأجر لا تسري على المتضامن. فإذا لم تسر عليه لم يوقف بالضرورة مضي المدية التي يسقط الحق بمضيها.

ومن حيث إن نظارة المالية متمسكة بالحكم الصادر من محكمة الأزبكية وهي إنما تطالب الآن بالمحكوم به في ذلك الحكم..

يصدر الحكم ويشفعه أو يسبقه أحيانا بدروس ومواعظ يلقيها على المحكوم عليه والجمهور إلقاء يشعر الجماهير والمحكوم عليه نفسه أنهم في حضرة أب ومصلح كبير. ولقد كنا نتحدث في مجالسنا بهذا ونعجب لهذه النتائج التي يحصل عليها هذا المعلم المفطور بطبيعته بين سامعيه ومتقاضيه، إذ لم يحصل إلا نادرا أن عاد إليه متهم أو خصم بمثل ما حكم عليه به من قبل).

ثم تلاحقت الخطى في الصعود فهو يرقى فورا قاضيا من الدرجة الثانية بالمنصورة ثم ينقل إلى الزقازيق إلى الدرجة الأولى بالقاهرة سنة ١٨٩٢ ثم مستشارا في الاستئناف سنة ١٨٩٥ لنراه عضو اليسار في دائرة باسيلي بك تادرس سنة ١٨٩٦ وفي دائرة سعد زغلول بك سنة ١٨٩٧.

ويقول هلباوي بك عن عمله في الاستئناف (إذا لم نجد للأستاذ عملا بارزا في القضاء فما ذلك إلا لأن عمل القضاة فيما بينهم مشترك مستور. وكل ما نستطيع أن نقوله عن مدة السنوات الأربع التي لبثها في الاستئناف أنه كان من أوائل القضاة ومفخرة من مفاخر الوطن)[٤٥].

ومن حيث إن ذمة الضامن قد اشتغلت بالدين من يوم عجز المستأجر عن الأداء وظهور ذلك لنظارة المالية فيكون الدين قد لزم ذمته في ٥ مارس سنة ١٨٨٨.

ومن حيث إن صدور الحكم بالمبلغ لا يغير الدين ولا ينقله عن صفته فهو لم يزل إلى الآن أجرة. لأن استبدال الدين بغيره مقيد بطرق فصلت في المادة ١٨٧ وليس الحكم من تلك الطرق. على أنه لو فرض أن الدين استبدل بآخر فقد صرحت المادة ١٩٠ مدني بأنه لا يصح في أي حال من الأحوال نقل التأمينات الشخصية كالكفالة والتضامن إلا برضاء الكفلاء والمتضامنين.

ومن حيث إن المادة ٢١١ مدني صريحة في أن ما استحق دفعه سنويا أو بمواعيد أقل من سنة يسقط حق المطالب به بمضي خمس سنوات).

(٤٥) فيما يلي أسباب في قضية استئناف عادية صيرها أسبابا غير عادية اشتراك محمد عبده وسعد زغلول في تحريرها وبيده القارئ لها إخلاص الرواد الأوائل لقضاة مصر وامتيازهم إذا قورنوا بالقضاة الأجانب في المحاكم المختلطة، وكانت دولهم تختار قانونيين عالميين لتمثيلها في القضاء المختلط – والحكم صادر في جلسة ١٩ أكتوبر سنة ١٨٩٧ وكان الشيخ محمد عبده عضو اليسار. وفي الحكم تظهر آثار النحو العربي والفرنسي جميعا وإحاطة الإمام وتلميذه – الرئيس – بالفقه الفرنسي (وحيث إنه فيما يتعلق بتطبيق العقوبة فإنه يشترط لوجود الجنحة المدونة في المادة ٢١٩ – الآن ٢٤١ – جملة شروط منها وجود الجرح أو الضربات ماديا وأن ينشأ عنها مرض أو عجز أو عن الأشغال الشخصية أزيد من عشرين يوما. وحيث إن

كانت جهود الشيخ ليحتل مكانا علميا يليق به بين كبار القضاة في عصره، وهم كبار القضاة في كل العصور، آية إخلاص جديرة به. فانتقال الفكر من المنهج التقليدي في فهم الفقه الحنفي والمالك إلى المنهج العصري الفرنسي الأصول والفروع، وإحسان تطبيقه، وبلوغ الغاية من ذلك، على الفور، أمور فوق العادة. وفوق الطاقة، لكن الإخلاص يجعل العمل عبادة، وليس أعبد من الإمام وهو يوزع العدالة. والعدل صفة من صفات الخالق سبحانه. وسنرى الإمام بعد بضعة أعوام يتطوع فيضيف على كاهله شواغل عظيمة ذات أهمية، لتدلنا شواغله الشتى وإيفاؤه فيها على الغاية، على أنه كان أمة في رجل.

هذين الشرطين مستفادان صريحا من نفس المادة المذكورة. فلزوم وجودهما واجتماعهما وترتب إحداهما على الآخر مما لا يقبل بحال من الأحوال.

وحيث إنه ينتج من ذلك حتما أنه لا يصح اعتبار مجرد الجروح أو الضربات مرضا لأن القانون اعتبرهما أمرين مختلفين مستقلين في وجودهما واشترط اجتماعهما معا وأن يكون أحدهما علة ومنشأ للآخر.

وحيث إن عدم استطاعة الأعمال الشخصية هو المعنى الملحوظ للقانون من المرض وهو الجهة التي نظر إليها فيه ولذلك عطف عليها (عجز) الذي هو نص صريح في هذا المعنى، بيانا له بعبارة أخرى.

وحيث إن عبارة الطبعة الفرنساوية تشير إلى هذا المراد. لأن حرف (أو) في الفرنساوية يأتي لتوضيح معنى سابق بعبارة أخرى. ولأن أداة التنكير لم تتكرر فيها مع كلمة عجز. وهو دليل على أن هذه الكلمات جاءت توضيحا لمعنى سابق لا تعبيرا عن معنى جديد. وعبارة الطبعة العربية لا تأبى هذا المعنى. لأن حرف أو يصح أن يكون ما بعده بيانا للمعطوف عليه أو تعميما لمعناه كما يصح استعماله لأغراض أخرى.

وحيث إنه يتحصل من ذلك أن قصد القانون من المرض أو العجز يرجع إلى شيء واحد وهو الحرمان من الأعمال الشخصية مدة أزيد من عشرين يوما وهو المعول عليه في تحقيق الشرط الثاني لتطبيق المادة ٢١٩ عقوبات.

وحيث إنه في الحقيقة. لا يمكن التعويل على غيره في الاستدلال على جسامة الجروح أو الضربات وفي قياس درجة خطورتها لأنه هو الأثر الذي ينتج عنها وحقيقته ليست متنوعة مختلفة بل هي حقيقة واحدة لا تختلف باختلاف الأحوال والأشخاص ولذلك يتعين أن يكون هو الضابط الوحيد لجسامة هذه الإصابات والقياس الصحيح الذي لا يصح التعويل على غيره في تقدير العقوبة المناسبة لها.

وحيث إن الأحكام الصادرة من المحاكم الفرنساوية في موضوع المادة ٣٠٩ من القانون الفرنساوي وهي التي نقلت عنها حرفيا عبارة المادة ٢١٩ صريحة كلها في المعاني التي قدمناها ولم تختلف عنها دلالة وصراحة عبارات مشاهير العلماء الذين شرحوا هذه المادة مثل دالوز وفستن هيلي وبواثار وجاروه وبريانددي شويه. بل كل عباراتهم ناطقة بها كأنها من القضايا البديهية المسلمة التي لا خلاف فيها وإنما اختلفت كلمتهم في تعيين معنى المراد من الحرمان من الأعمال الشخصية..).

تحرير المرأة:

أصبح صالون الأميرة نازلي فاضل وزوجها التونسي "خليل بوحاجب" نديا يسمر فيه أعلم وأعظم القضاة في تاريخ مصر: محمد عبده وسعد زغلول وقاسم أمين وأحمد عفيفي. أما محمد فريد فمحامي الأميرة وإن لم يكن من السماء في الصالون – فالأميرة مولودة في بيت صارت مكتبته نواة لدار الكتب المصرية التي تضارع أعظم دور الكتب في العالم كله. وهي برزة تجالس العلية من الساسة والعلماء والأمراء وتدلي بأحاديث مثيرة، منذ قضت أيامها الأولى زوجة لخليل باشا شريف سفير دولة الخلافة في باريس وأخي علي باشا شريف رئيس مجلس النواب بالقاهرة. فلما مات تزوجت من خليل بو حاجب، وزوج أختها تونسي هو القائد بن عياد.

وسنرى الإمام بعد أعوام يكتب إلى جمال الدين وهو في جوار سلطان تركيا يطلب إليه التوسط للإنعام عليها بنيشان ويجيبه السيد بما يفيد عجزه عن الوساطة فيقول (وأما تمثال الكمال والجمال حضرة البرنسيس، التي لها من قلبي المنزل الأبهى والمقام الأسنى، فلا أعلم من أمرها شيئا. لا لها ولا عليها ولا سمعت..).

وسنرى الإمام في سنة ١٩٠٣ ينزل ضيفا على زوجها كبير الوزراء في تونس خليل بوحاجب، في إبان رحلته إلى تونس.

ولقد يفد على الصالون أمراء للشيخ بهم عهد، أو تدلي صاحبة السمو بالآراء، فلا يجعل لها الكلمة الأخيرة. بل قد ينبهها على ما يجمل بها – وبمصر – فيقول لماذا تتكلمين في السياسة، ولا تؤسسين مدرسة للبنات!! فهو مؤمن من قديم بتعليم البنات وفي جواره سعد زعيم الثورة المنتظرة، وقاسم زعيم تحرير المرأة.

ولا جرم أن آراء قاسم أمين وكتاباته وموافقة سعد قد ترعرعت في رحاب صالون الأميرة نازلي وإن بدأت قبل، وأن النهضة النسائية التي تزعمتها السيدة هدى شعراوي زوجة علي شعراوي – وهو تلميذ للإمام ستقرأ اسمه فيما بعد – تمد أسبابها إلى أفكار صالون الأميرة نازلي. وأن صاحبا رابعا هو الهلباوي وثلة من النابهين قد وجدوا في صالون "هدى هانم" الذي اشتهر في الربع الثاني من القرن العشرين الميلادي منطلقا لتحقيق إصلاحات نادى بها محمد عبده من سنة ١٨٨١ في "الوقائع" وأعقبه فيها قاسم أمين. فبلغت مبالغها لتحرير المرأة.

وهيأ سعد الأسباب العملية والسياسية في ثورة سنة ١٩١٩ إذ رحب ومعه أم المصريين وزوجة قاسم أمين – وكانتا صديقتين حميمتين – "بسفور" النساء، ورفع البراقع البيضاء وذهابهن

إلى بيت سعد متظاهرات، وحيا سفورهن تلميذ آخر للإمام [٤٦] وبلغ الإصلاح شأوه يوم قبل تلميذ آخر هو لطفي السيد التحاق المرأة بالجامعة – وهي الأخرى – أثر من آثار محمد عبده.

وبدخول المرأة فيها وتخرجها منها تغير وجه المجتمع الإسلامي على مدى نصف قرن بأيدي الإمام ومدرسته.

وفي محاضرة بالجامعة الأمريكية بتاريخ ١٢/ ١١/ ١٩٢٩ لخصت السيدة هدى شعراوي حركة تحرير المرأة وفرسانها فقالت:

(عندما قام قاسم وقام فريق من صحبه لنشر دعوته.. ومن بين هؤلاء سعد باشا زغلول والمرحوم الإمام الشيخ محمد عبده والأستاذ الكبير الشيخ عبد الكريم سلمان انتهزت هذه الفرصة.. السيدات.. كالمرحومة ملك حفني ناصف.. وخرج كثير..).

***

لم يكن "الإمام" ليرضي أن يكون "الثاني" في أي موقع. وهو بين قضاة رجعوا من بعثات باريس متخصصين في الفقه الفرنسي الذي يطيقون قانونه. فلا معدى عن أخذه من مصادره بلغته الأصلية.

وستقرأ له في تفسير صورة العصر (لو قضى الزمان بأن يكون من وسائل التمكين من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واشتغال الناس بالحق عن الباطل والطيب عن الخبيث أن يضرب الإنسان في الأرض ويمسحها بالطول والعرض وأن يتعلم اللغات الأجنبية ليقف على ما فيها مما ينفعه فيستعمله وما يخشى ضرره على قومه فيدفعه، لوجب على أهل العلم أن يأخذوا

---

(٤٦) خلد حافظ إبراهيم هذه المناسبة التاريخية في أكثر من قصيدة أولاها عن مظاهرتهن سنة ١٩١٩ وفيها يشير إلى "سفور" وجوههن وظهور شعورهن. قال بين ما قال:

فطلعن مثل كواكب ... يطلعن في وسط الدجة
وأخذن يجتزن الطريق ... ودار "سعد" قصد هنه
يمشين في كنف الوقار ... وقد أبن شعور هنه

من ذلك ما يستطيعون ولهم في سلف الأمة من القرن الأول إلى نهاية القرن الرابع من الهجرة أحسن الأسوة).

لهذا تعلم الفرنسية في القاهرة ورحل لإتقانها إلى "جنيف" في سويسرا ومن أساتذته من حرص على أن يكون له ولصغاره صورة فوتوغرافية في جوار شيخ معمم يعلن فواده ولحيته شيبا كأضواء النهار.

وكمثله سيصنع سعد والهلباوي فيتعلمان الفرنسية ويرحلان في سبيل تعلمها. ولا يفكر أحد منهم في تعلم الإنجليزية.

قال ليعلم الكبار: (بدأت بتعلم اللغة الفرنساوية عندما كانت سني أربعا وأربعين سنة. ولكن ميلي إلى تعلم لغة أجنبية ابتدأ في أثناء الحوادث العرابية فتعلمت الهجاء ثم تركته ونسيته تقريبا، وعندما سافرت إلى فرنسا أول مرة أقمت هناك عشرة أشهر.. ولم أتعلم شيئا من الفرنساوية.. أما بعد عودتي من النفي إلى مصر واشتغالي بالقضاء.. خصوصا في الجنايات على أصول القوانين الفرنساوية وجلوسي بين قضاة يغلب عليهم العلم بتلك القوانين في لغتها فقد تقوى عندي الميل إلى تعلم اللغة الفرنساوية حتى لا أكون في معرفة القوانين أضعف ممن أجلس معهم مجلس القضاء.. فوجدت أستاذا لا بأس به جاءني حاملا كتاب نحو في يده (كرامير) فسألته ما هذا؟ فقال كتاب نحو فقت له: (لا وقت عندي لأن أبتدئ وإنما عندي زمن لأن أنتهي) ثم ناولته قصة من تأليف (إسكندر ديماس) وقلت له: أنا أقرأ وأنت تصلح.. سافرت بعد ذلك إلى فرنسا وسويسرا عدة مرات في أيام العطلة وكنت أحضر دروس العطلة في كلية جنيف..)

وقال ليعلم الجميع:

(ثم إن الذي زادني تعلقا بتعلم لغة أجنبية هو أني وجدت أنه لا يمكن لأحد أن يدعي أنه على شيء من العلم يتمكن به من خدمة أمته ويقدر على الدفاع عن مصالحها كما ينبغي إلا إذا كان يعرف لغة أوربية. كيف لا وقد أصبحت مصالح المسلمين مشتبكة مع الأوربيين في جميع أقطار الأرض؟ وهل يمكن مع ذلك لمن لا يعرف لغتهم أن يشتغل للاستفادة من خيرهم أو للخلاص من شر الشرار منهم)؟

بهذا أتقن الفرنسية وترجم إليها ومنها. ورئي في أواخر حياته يملي بحثا بالفرنسية (دي جرفيل) في كتابه عن مصر الحديثة (سنة ١٩٠٥) وناقش في الفقه المقارن، وهو الفقيه الشرعي

الذي لا قرين لـه. واستيقن – بالعقيدة وبالاختبار الفعلي – امتياز شريعة وضعها الخالق على شرائع من وضع البشر، فيها الصواب والخطأ، فازداد تثبيتا وتسديدا.

وتناقل المجتهدون طريقته في تعلم اللغة الأجنبية على نحو ما روى الرئيس محمد أنور السادات في كتابه (البحث عن الذات) أنه قرأ أن الشيخ محمد عبده تعلم الفرنسية بقراصة قصة فرنسية مع معلمه فصنع الرئيس السادات ذلك مع معلمه حتى إذا انتهيا من قراءة قصة ترجمت إلى الألمانية، اكتشف أنه يحيط بها قدر ما يحيط المعلم.

***

وليس بعيدا أن يكون قبول أولي الأمر تعيين الشيخ في القضاء "سياسة" لإبعاده من "السياسة". والقضاء هو القفص الذهبي الذي تغض الأصوات بين جدرانه. ومن ثم لم نسمع في السياسة المحلية صوتا لواحد من السياسيين العالميين الذين عملوا فيه إلا بعد أن تركوه. وحسبنا الأمثال من مصر: سعد ومحمد فريد ورشدي وثروت. ومن آثار ذلك انقطع الشيخ عن السياسة كما يفهمها الحكام في ذلك الزمان. وهي الاحتساب أو الانتساب أو المداهنة أو المشاركة للخديو أو الممثل البريطاني. ووفقه الله ليعمل تحت مظلة القضاء أعظم الأعمال في تاريخه: ١ – تأسيس الجمعية الخيرية الإسلامية، ٢ – إصلاح الأزهر، ٣ – إصلاح القضاء الشرعي.

obeikandl.com

الجمعية الخيرية الإسلامية

كان أول مقال كتبه الشيخ في الوقائع المصرية سنة ١٨٨٠ خاصا بالجمعيات الخيرية. استفتحه بقوله (.. ويبعثنا على الثقة بحسن مستقبلنا ما نراه من إقدام بعض أبناء قطرنا على الأعمال الخيرية. وجدهم ونشاطهم في تأليف الكلمة وضم الشمل واتحاد المقصد لنجاح البلاد وتقدمها وأخذهم بالوسائل الحقيقية التي تؤدي إلى ذلك وإن سبقنا إلى ذلك الممالك المتمدنة وبلغوا بها آمالهم من الثروة والقوة وكمال السطوة. وهي إنشاء الجمعيات الخيرية).

وفي السنوات اللاحقة شارك الشيخ في أعمال جمعيتين نموذجيتين في الشام وباريس. وفي ندي اجتماعي (صالون) لم يستقص المؤرخون خصائصه. وأهمها أن الأميرة نازلي فاضل من فرع في أسرة محمد علي غير فرع إسماعيل الذي استأثر بوراثة العرش – دون إخوته – وإذا درب محمد عبده فيه سعد وقاسم على الانطلاق في الآفاق، فهو يبلغ بهم ذروة الحرية والاستقلال اللذين تكفلهما لهم وظيفتهم، ويحتذي استقلالهم عن الخديو كل من أخذ أخذهم من النظراء في القضاء، حيث برز اثنان صنوات كما كانا يسميان هما حسن عاصم وعلي فخري.

وسنرى الخمسة خصوما أشداء للملوك من أسرة محمد علي.

هكذا اجتمع سعد وقاسم وحسن عاصم وعلي فخري على الاغتراف من معارف "الإمام". وسعد وقاسم صديقان مذ كان قاسم محاميا في لجنة "قضايا الحكومة" يترافع في الجلسات ويسفر في الصلح بين القاضي التركي في بنها وبين سعد غذ أسخط القاضي قول سعد "أطلب البراءة" لا "ألتمس البراءة" وأفهمه قاسم أن اللغة فيها القولان. وقبل التركي فتوى محامي الحكومة. وسيعين سعد وقاسم في قضاء الاستئناف معا سنة ١٨٩٢.

وفي الجلسات كذلك أغرم قاسم والهلباوي كل منهما بالآخر:

أما حسن عاصم وعلي فخري فزميلان من عهد التلمذة الباكرة في أسيوط، إلى بعثتهما في باريس وعودتهما معا في سنة ١٨٨٤ ليصيرا علمين يشار إليهما بالبنان. ففي عامي ١٨٩٢ و١٨٩٣ أخرجت "لجنة إصلاح القضاء" التي كانا روحها كما يقول هلباوي بك، نصف عدد القضاة ليحل محلهم قضاة القرن العشرين.

ومن الطبيعي أن يكون محمد عبده أقرب قومه إلى روح هذا الإصلاح. ففي عام ١٨٩٢ أسس هؤلاء الخمسة وآخرون – سينضم إليهم الهلباوي وقليلون – "الجمعية الخيرية الإسلامية"

ومن أهدافها ما كتبه الشيخ سنة ١٨٨٠ (تأليف الكلمة وضم الشمل واتحاد المقصد لنجاح البلاد وتقدمها) ويضيفون إليها رأس مال قدره ألف جنيه كانت مخصصة في محافظة القاهرة لجمعية إسلامية.

وسنرى الرجال الستة أركانا قوية لصرح العدالة والحرية، وفيهم أربعة زعماء في القانون والقضاء والمحاماة والإصلاح الاجتماعي، والخامس والسادس من أترابهم.

أما (سعد والهلباوي) فدرسا علوم الإسلام في الأزهر، وأما قاسم فله دراسات فيها من عهد الطلب في باريس تتجلى في رده الشهير على الكونت داركور. وحسن عاصم هو الذي ترجم وهو طالب بباريس محاضرة لرينان في السوربون نال فيها من الإسلام ليرد عليه جمال الدين. وعلي فخري وحسن عاصم كانا كأنهما توأمان. وهذه الدراسات تطرح بين أيدينا طراز تربيتهم وتفكيرهم واتجاهاتهم الإسلامية (٤٧).

والشيخ قد تعلم من المثل الناجح في بيروت لجمعية المقاصد ومدرستها، والمخفق في باريس لجمعية العروة الوثقى وصحيفتها، اقتدار "الجمعيات" إذا عملت للعلم وبالسلم، على ما لا يقدر عليه الرجل الواحد وإن أمر أمره أو طال عمره. وكان صيرفيا يزن المواهب ويميز الصحاح من الزيوف، وصوفيا ينكر نفسه ويذكر غيره. وهما خصيصتان أساسيتان لقيادة الرجال.

كان يتمنى في باريس أن يهبه القدر سنوات عشرة يعد فيها للدعوة "شبابا" يصنع بهم جيلا جديدا من الدعاة. واليوم أتاحت له القاهرة رجالا ملء الإهاب أقرب إلى الشباب وأقدر على العمل وأمثل في العين وأبعد من التهمة.

***

في هذه الأضواء، وفي المحكمة، حيث الحرية والعدالة اللتان تفتقدهما الأمة، ولدت الجمعية الخيرية الإسلامية، لتكون جماع فروع شتى للخدمة العامة، يتألف من تجمعها بحر زاخر من الإنجازات التي صنعت مصر الحديثة، حتى إنك لا تكاد تجد اسما لرجل عمل لمصر عملا ضخما في النصف الأول من القرن العشرين – الذي يحمل على كتفيه النصف الثاني في

---

(٤٧) يقول حسن عاصم في مقدمة ترجمته (لما كان الذب عن الدين فرضا على الإنسان... وحب الوطن من الإيمان اجتمع جمع غفير من طلبة العلم المقيمين بفرنسا وكلفوا أخاهم العبد الفقير حسن عاصم بتعريب الخطبة..).

شموخ – لم يكن عضوا في هذه الجمعية. وتستطيع أن تقرر أن عملهم في الأغراض العامة أو وظائف الحكومة هو الذي أحدث التوازن الذي قدرت به مصر على دفع الكثير من شرور الأجانب ورفع الخطير من أذى الاحتلال.

كان للأجانب (امتيازات) تحميها (المحاكم المختلطة). وفي هذين الشرين قول نقابة المحامين المختلطة عن الامتيازات إنها (معاهدة بين الشرق والغرب تهب أبناء الغرب وضعا قانونيا خارج الدين المسيحي للاحتفاظ لهم بأوضاعهم الخاصة)! وقول المستشار الإنجليزي عن المحاكم إنها (أنجح مؤسسة دولية في التاريخ بعد الكنيسة)!

ومن هذا التفكير الصليبي في الوضع القانوني لمصر خارج الدين المسيحي، كان استنزاف الدم المصري والمال المصري:

جلس القنصل العام لإحدى الدول يتحدث إلى الخديو محمد سعيد فعطس مثنى وثلاث فقال الخديو (البس القبعة يا عزيزي القنصل لأنك إذا أصبت بزكام فإن حكومتك ستطالبني بتعويض).

وحكمت إنجلترا الأجانب في مصر لتحكم قبضها على عنقها بإفساد "القيم الذاتية" للأمة وإذلال الأعزة وتفتيت الوحدة وتمكين المبشرين والمستهترين من عقول الناشئة، ثم أجلست للقضاء الوطني مستشارين إنجليز وأوربيين – بل حاول كرومر أن يجلس في المحاكم الشرعية مستشارين من قضاة غير شرعيين.

وأحدث أذناب الاحتلال القطيعة بين الناس، وتناكر الأقوياء وتنافر الأصدقاء.

وعبر محمد عبده عما آلت إليه الحال حيث قال في إحدى خطبه في الجمعية (إن العداوة بين الناس صارت على أشدها. للأقرب فالقريب فالبعيد فالأبعد!.

وسنرى (جورست) في أعقاب كرومر يحرض على إقامة مؤتمر قبطي في أسيوط في مارس سنة ١٩١١ في إبان حبس رئيس الحزب الوطني محمد فريد فينتقده فريد أشد انتقاد. ثم يكتب عنه في (مذاكرتي بعد الهجرة) أنه [المؤتمر الوطني الذي جمعه محمد سعيد (رئيس الوزارة) بناء على رغبة جورست لمحاربة الأقباط وبالتالي للتفريق بين الأقباط والمسلمين].

في هذا الطوفان المدمر لقيم المجتمع عملت الجمعية الخيرية الإسلامية لتأليف الكلمة وضم الشمل واتحاد المقصد. والشيخ هو القائل (خير أوجه وحدة الوطن الامتناع عن الخلاف والنزاع فيه) [٤٨] وهو صاحب المقال الشهير في مجلة ثمرات الفنون دفاعا عن الوحدة الوطنية.

وليس بدعا وإنما هو مبادرة بالإصاخة إلى صوت الوحدة أن تقرأ في سجلات السنوات الأولى للجمعية تبرعات قدمها إليها أقباط وأخرى قدمها إنجليز!

وما قدر الشيخ على ذلك إلا باشتهاره بأنه سلم لكل رجل، وأنه رجل وحدة، وزعيم أمة.

***

ويبده الناظر في تاريخ الجمعية أشياء منها:

١- أن ينعقد مجلس إدارتها بضعة عشر عاما تحت "قبة السلطان الغوري"[٤٩] فذلك ربط للماضي بالحاضر بمعان كبيرة، يهمنا منها هنا أن القضاة الذين يمثلون آمال مصر ومستقبلها يعقدون جلساتهم لإصلاح أمتهم تحت قبة المسجد. وكأنما يخاطبون بمغزى الانعقاد هنالك من يتنادون في أيامنا هذه ببناء الإنسان المصري والمجتمع الإسلامي قائلين: إن طريق ذلك هو المسجد.

٢- أن الجمعية بقيت زمانا برئاسة رؤساء مؤقتين [٥٠] في انتظار أن يرأسها الأمير حسين كامل – (٩/ ١٠/ ١٩١٧) لورعه واشتهاره [٥١] يحب الفلاح ولأنه أكبر أبناء إسماعيل،

---

(٤٨) والقائل في عدد ١٥ مايو سنة ١٨٨٤ في العروة الوثقى:

(لا يظن أحد من الناس أن جريدتنا هذه بتخصيصها المسلمين بالذكر أحيانا ومدافعتها عن حقوقهم نقصد الشقاق بينهم وبين من يجاورهم في أوطانهم ويتفق معهم في مصالح بلادهم ويشاركهم في المنافع من أجيال طويلة فليس هذا من شأننا ولا مما نحيل إليه ولا يبيحه ديننا ولا تسمح به شريعتنا).

(٤٩) في سنة ١٩١٤ انتقل مجلس الإدارة إلى سراي أوقفتها عليها السيدة خديجة برهان مساحتها ١٦٩٤٧.٣٥ متر مربع في درب الجماميز وحضر السلطان حسين كامل الافتتاح وكان قد تولى العرش.

(٥٠) محافظ القاهرة إبراهيم شوقي باشا فعثمان ماهر باشا فالسيوفي باشا سر تجار القاهرة.

(٥١) يقول له حافظ إبراهيم إذ رأس مجلس الشورى:

لكن الأمير أبى أن يرأسها وفي الشيخ حياة، فرأسها الشيخ رسميا في سنة ١٩٠٠ (١٣١٨هـ).

٣- يومئذ ظهر أن الأعضاء كانوا يتزايدون من ٢٢ عضوا سنة ١٨٩٢ إلى ٦٨٠ عضوا سنة ١٩٠٠ كما زاد تلاميذ المدارس إلى ٧٦٦ تلميذا وهو رقم ذو بال أيام ذاك.

وسيرأسها الأمير بعد وفاة الشيخ سنة ١٩٠٥ ويستبقي رئاستها مع رئاسته لمجلس شورى القوانين سنة ١٩٠٩ حتى يلي العرش سنة ١٩١٤ – وكان يقول عن الإمام "أستاذي الذي تشرف علينا روحه الآن ولولاه لم أكن أنا مسلما" وفي ٢٩/ ١/ ١٩١٥ كتب إلى وكيل الجمعية يقول "إن ارتقائي عرش مصر لا يحجب الجمعية ولا يحجبكم عني طرفة عين".

٤- أن الشيخ الرئيس تثقل موازينه عاما بعد عام، لدى الرأي العام وأولي الأمر من العلماء والأمراء والحكام.

ولئن كان تكريما للشيخ الرئيس أن تتوسط لأجله أميرة من بيت محمد علي سنة ١٨٨٨، وأن يبايع له في نهاية القرن أخ للخديو الذي ثار عليه، هو عم للخديو الجالس على العرش، فهاتان بيعتان متواتران من أسرة محمد علي، أما البيعة العامة فقد تواصلت بها مشاعر الأمة، وكان سعد زغلول سباقا بتسجيلها في كتاباته إليه في بيروت في فاتحة سنة ١٨٨٣. وسيندرج تحت راياتها الخديو نفسه والإنجليز والجميع.

٥- أن مكانة الجمعية وأغراضها ترتبط ارتباطا وثيقا بحياة مؤسسيها وسيرهم، تفيد منهم الكرامة والخبرة والازدهار، ويفيدون منها تحقيق آمالهم لأمتهم واجتماع كلمتهم وتنفيذ خططهم، حتى تكاد سيرة الجمعية منذ إنشائها أن تكون سيرة المؤسسين.

ويحق لنا أن نورد كلمات في نجبائهم تتضح منها حقائقهم وطرائقهم وأثرها فيهم.

حسين حسين أنت لها فنبه ... رجالا عن طلاب الحق ناموا
أفض في قاعة الشورى وئاما ... فقد أودى بناوبها الخصام
فلا تتقوا بوعد القوم يوما ... فإن سحاب ساستهم جهام
وإن لم يدرك الدستور مصرا ... فما لحياتها أبدا قوام

حسن عاصم:

انتخب مجلس إدارة الجمعية لوكالتها حسن عاصم حتى وفاته. ولا جرم كان الرجل الثاني في الجمعية لأنه وهبها كل قلبه وكان أشبه الأشخاص بالشيخ في تفانيه في خدمتها. ومن بعدهما يتفاضل المؤسسون.

يقول الهلباوي في الكتاب الذهبي بعد أن ذكر أثر الصاحبين في إصلاح القضاء (وهانت كثيرا مهمة الإصلاح ولم يبق محل لبقاء هذين الرجلين معطلين في لجنة المراقبة فعين علي فخري مستشارا بمحكمة الإسكندرية المختلطة وعين بعد ذلك حسن عاصم في ١٩ فبراير سنة ١٨٩٤ أفوكاتو عموميا) ثم يقول:

(ولقد يلاحظ القارئ أن علي فخري صعد به الحظ إلى ترقية سبق بها حسن عاصم ولكنها ليست ملاحظة جديدة فإن علي فخري طالما تهكم بها في وجه صديقه وفي وجهنا جميعا في دعابة حلوة وهو يقول: (ادفع ثمن صلابتك يا سعادة البك). كان حسن عاصم يشعر بأن قناعته بأداء عمله في وظيفته تقصير منه في حق أمته.. لذلك كانت داره منتدى لأصحاب الرأي وأحرار الفكر.. ومن هذا النادي تكونت (جمعية إحياء اللغة العربية) كان هو رئيسها وكان المرحوم عبد الخالق ثروت سكرتيرا لها زمنا طويلا).

وراقبت جواسيس الإنجليز اجتماع الشباب حوله.

بعد عامين من قيام الجمعية ظهرت حاجة الخديو للمصريين ليحموه ويسددوه. فمدت الجسور بين الشيخ محمد عبده واستجاب لاقتراحه بتعيين مجلس إدارة للأزهر من شيوخ اختارهم للعمل معه، وصدر قراره بتعيينهم في ١٥ مارس سنة ١٨٩٥. ولا غرو – أن يتنبه الخديو إلى وكيل الجمعية فيعينه في قصره بتاريخ ١٤ ديسمبر من العام ذاته.

وكان طبيعيا أن تلقى وطنية هذا "المصري العظيم" خصومة من الأمراء واللورد كرومر وقائد الجيش البريطاني ودول أوربا مجتمعة.. وأخيرا من الخديو ذاته!

جاء في الكتاب الذهبي بقلم هلباوي بك (كان هذا الرجل مخلوقا لوضع النظام وتطبيقه. فلما ألقيت إليه مقاليد التشريفات لم يجد قانونا ولا نظاما للأمراء ولا لأفراد العائلة الخديوية ولا نظاما للتشريفات، فاستصدر إرادة سنية بتحديد ذلك كله. وكان من نتيجة هذا القانون أن خسر كثير من طبقات العائلة المالكة لقب الإمارة الذي كانوا يتمتعون به فعلا وأن كسب حسن عاصم سخط هؤلاء جميعا.

وفي يوم من أيام التشريفات الكبرى دخلت بغتة عربة بها اللورد كرومر ومعه قائد الجيش الإنجليزي تحف بها كوكبة من الفرسان ووقفت أمام سلم الباب الخصوصي للخديو، فهبط حسن باشا السلالم مسرعا، لا ليستقبلها ولكن ليأمر السائق بالرجوع فورا والوقوف أمام باب التشريفات العمومي. فعادت بعد شيء من الجدل وبقي الناس يتناقلون هذه الحادثة زمنا طويلا.

وبعد قليل أقيمت "حفلة راقصة" بسراي رأس التين بالإسكندرية كانت الدعوة إليها مقصورة على المقيمين بالإسكندرية. وعندما توافد المدعوون إليها ظهر من بينهم قنصل جنرال النمسا والمجر وكان عميد القناصل في عهده ومقامه بالقاهرة.. وكانت الدعوة خاصة بقنصل النمسا بالإسكندرية. فاعترضه حسن باشا وطلب إليه العودة من حيث أتى.. قال القنصل الجنرال: إن الدعوة موجهة لوكيلي في الإسكندرية فأرى أن يخرج هو وأن أبقى أنا خصوصا وقد جئت فعلا ولا يليق أن أخرج أمام هذه الجموع.. قال حسن باشا إن الدعوة شخصية لا تقبل الإنابة.. فخرجا.

وفي غداة اليوم حضر اللورد كرومر إلى السراي وبلغ الخديو شكوى القنصل الجنرال وكان في أثناء حديثه يرمي إلى حل المسألة بإقالة حسن عاصم. وخرج موعودا من الخديو أن ينظر في الأمر.

فلما علم حسن باشا بذلك عرض على سمو الخديو أن يعهد إليه هو في مفاوضة اللورد في هذا الموضوع. وانتهى من هذه المفاوضة برضاء اللورد وسحب اعتراضه [٥٢].

والمتصلون بهذا العهد وبحسن باشا ما يزالون في عجب من هذه النتيجة التي وصل إليها حسن عاصم ومن الطريقة التي اتخذها لمقابلة اللورد. بل من الأسلوب الذي يكون قد استعمله في مفاوضته حتى حمله على نسيان هذه الحادثة وحادث عربته – هو – في سراي عابدين).

بقي حسن عاصم رئيسا للديوان الخديوي تسع سنين ونيفا حتى أحاله الخديو للمعاش في ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٠٤ وهو في السادسة والأربعين).

---

(٥٢) في إحدى مناسبات الحديث عن شجاعة حسن عاصم وتعرضه للفصل ذكر الهلباوي بك أنه كان عندئذ يدفع صدقات شهرية ٣٠ جنيها ومرتبه ٦٠ جنيها ومعاشه إذا فصل ٣٠ جنيها.

قال هلباوي بك بعد أكثر من ربع قرن في المرجع السابق الإشارة إليه (ولعل السبب في هذا أن رئيس الديوان يعتبر قانونا عضوا في مجلس الأوقاف الأعلى فحسن باشا كان لذلك عضوا فيه وربما كان له رأي في بعض المسائل يكون قد حسب عليه).

وهذا التلميح للسبب بعد مرور ربع قرن، يقابله تلميح مشابه له من هلباوي بك، قبل مرور عام على حدوثه عند وفاة محمد عبده [٥٣] – إذ كان هو الذي أبدى رأيه بعرض الموضوع على مهندس خبير فوافقه حسن عاصم ووافقهما مجلس الأوقاف وأظهر تقرير الخبير الغش الخديوي، فحفظ طلب الاستبدال.

وكان الهلباوي في بروكسل عند وفاة الإمام، فأبرق معزيا. والذين يقرءون السطور وما بينها يدركون الجسارة النادرة في قوله عن حادث الاستبدال (.. هل نعزي.. أم نعزي.. أم نعزي مصلحة الأوقاف.. والناس تعلم أنه في المسائل الكبرى التي لابد أن يدونها التاريخ لهذه المصلحة، في عهدها الأخير، كان الشيخ من أكبر المدافعين والمحافظين على كيان هذه المصلحة – وبسبب هذه المصلحة أضاع الشيخ وضحى بكثير من منافعه الشخصية وزاد في هياج أعدائه [٥٤]).

***

(٥٣) انظر الباب الخامس، حيث إشارة لمشروع زرفواكي والخديو للتحايل على استبدال ١١٢ فدانا أرض بناء على شاطئ النيل ثمنها الآن مئات الملايين من الجنيهات مقابل ١٢٤٧ فدانا مسماة تفيتش مشتهر ثمنها الآن لا يساوي جزء من مائة من الأرض الأولى.

(٥٤) يقول هلباوي بك سنة ١٩٣٣.

أعتقد أن مصرفي الستين عاما الماضية أنجبت رجالا ممن تفاخر بهم الأمم ولكني مع ذلك ما زلت أعتقد أن حسن عاصم ليس له نظير في كل رجالنا هؤلاء.

obeikandl.com

إصلاح التعليم:

يقول هلباوي بك في المرجع السابق الإشارة إليه: (كان حسن عاصم يجمع مع هذا كله عملا ضخما في الجمعية الخيرية الإسلامية فهو منشئها ووكيلها وواضع قانونها ومدير التعليم من يوم نشأتها سنة ١٨٩٢ إلى يوم وفاته سنة ١٩٠٧. خمسة عشر عاما كاملة لم ينعقد مجلس إدارتها إلا وكان هو أول حاضر فيه وأول منبه للأعضاء لحضوره، ولم تنعقد لجنة إلا لبحث مشروع قدمه هو ولا فتحت مدرسة إلا كان رأسه هو الذي أوحى بإنشائها).

يقول للإمام بعد أن وزع آلاف الجنيهات التي جمعها لضحايا حريق ميت غمر. [لو أعطيتني هذا المال لأجل التعليم؟] ويرد عليه الإمام [ما جمع لشيء وحب صرفه فيه. إننا نفترض الحوادث لنعلم الناس البذل في سبيل البر. فإذا تعودوا البذل في بعضها هان عليهم البذل في سائرها].

ولما فتحت الجمعية الخيرية مدرستها في المحلة الكبرى سنة ١٩٠٤ خطب رئيس الجمعية في حفلة افتتاحها ثم خطب الهلباوي فقال: (دخلت الجمعية منذ اثني عشر عاما عند تأسيسها ولم أخطب لأنها جمعية عمل لا قول..)

كان بين الأغراض الأساسية لإنشاء المدارس ولإدارتها.

١- العناية بالتربية الدينية ومقاومة مدارس التبشير التي نشرها المبشرون.

٢- العناية باللغة العربية وتصحيح عيوب التعليم الذي فرضه الإنجليز في مدارس الحكومة.

لذلك نقرأ في التقارير السنوية المقدمة للجمعية ما في الامتحانات والتعليم من قرآن وحديث وسيرة وأدب – وانضافت للمرحلة الابتدائية سنة إعدادية، وكان على التلاميذ حفظ ثلاثة الأجزاء الأخيرة من القرآن وأكبر قدر من الحديث والسيرة والشعر والأدب العربي والأناشيد الوطنية. كما يؤدون الصلاة عند أذان الظهر. وكان التعليم بالمجان. كثرت فيه الحوافز الأدبية والجوائز المالية على حفظ دروس الدين واللغة [٥٥].

وكان طبيعيا أن يكون حسن عاصم طول حياته مديرا للتعليم، ثم يخلفه بعد موته عبد الخالق ثروت باشا، فيظل في مركزه وهو في الوزارة. ومنذئذ ترقى للوظيفة أكفأ المدرسين المرحوم

---

(٥٥) كانت الجوائز تحوي معاني وطنية مثل إعطاء أسهم من الإصدار الأول لبنك مصر.

محمد خلاف (عضو لجنة التأليف والترجمة والنشر)، ثم خلفه آخرون. وفي الثلاثينات آلت المدارس إلى وزارة المعارف. وأقامت الجمعية مستشفاها الشهير على ضفاف النيل وهو الآن أكبر المستشفيات غير الحكومية في أفريقية. يقدر بعشرات الملايين.

أما علي فخري فسيسبق زميله إلى الموت بعام سنة ١٩٠٦ ويؤنبه الزعيم مصطفى كامل في صحيفة اللواء بما يعلن للملأ أن الفقيد كان يخرج من العزلة الفاخرة للقضاة ليشد عضد الزعيم الشاب. قال عنه رحمهما الله: (إن الفقيد كان مؤهلا بفطرته وعلومه وأخلاقه وآرائه وهمته واقتداره لأن يكون من أكبر قادة الأمم وباعثي روح الحياة والنهوض فيها).

أما الزعيم محمد فريد فأورد في مذكراته أن علي فخري وحسن عاصم كانا يجمعان التبرعات للشيخ علي يوسف (صاحب المؤيد) حتى صار ابرز صحفي في مصر.

ويعتبر المؤرخ عبد الرحمن الرافعي – وكان من رؤساء الحزب الوطني – أن أصدقاء مصطفى كامل الأقربين هم محمد فريد ولطيف سليم وعلي فخري.

والثلاثة أصدقاء محمد عبده وأعضاء في الجمعية الخيرية الإسلامية.

***

وأما قاسم أمين فاسمه أكثر جريانا على الألسنة لدعوته الاجتماعية، وقد اشتغل بها مذ كان في بعثته بفرنسا. بدأ حياته في تعيينات القضاء في ٢٦ يونية سنة ١٨٩٢ مع سعد، وارتبط الرجلان والأسرتان والعقليتان حتى نراهما يرفضان رفع مرتبهما من ٧٢٠ جنيها في السنة إلى ١٠٠٠ جنيه لأن القانون الذي قرر ذلك اشترط للانتفاع به أن يعلن المستشار موافقته عليه، وكان فيه نص يرفضانه لما فيه من تخويل الحكومة – لا جمعية المستشارين – اختيار مستشاري محاكم الجنايات. فبقيا سنوات يقبضان ثلثي المرتب حتى أصدرت الوزارة قانونا يغني عن تقديم طلب!

دخل قاسم عضوية الجمعية وهو صاحب "دعوة" وكان مصداق نجاحها إنشاء الجمعية مدارس لتعليم البنات وإجماع أعضائها على تحرير المرأة واقتناعهم بعدم تعدد الزوجات إلا للضرورة.

قال الهلباوي بك في الكتاب الذهبي (ولقد كانت حاجة مصر في ذلك العصر إلى تحرير المرأة وتعليمها مسألة المسائل. وعمل قاسم في تحرير المرأة سيضعه في التاريخ موضع "المعلم

الأول" فإن إليه وحده في هذه الأمة فضل هذه المحاولة التي توجب بعد عشرين سنة من جهاده بالنجاح التام الذي تشهده اليوم..).

والهلباوي بك يقصد نجاح السيدة هدى شعراوي جمعية "الاتحاد النسائي" الذي كان مستشاره كما كان مستشار الجمعية الخيرية منذ نشأتها حتى وفاته سنة ١٩٤٠.

وحسبك – في شأن قاسم والجمعية الخيرية – موقف يسبق به أمته بنصف قرن في إصلاح آخر. في صدد الوقف [٥٦].

قال هلباوي بك (عرض رأي في الجمعية الخيرية الإسلامية لوقف كل ما تملك على الوجوه الخاصة بأغراض الجمعية. ولما كان قاسم يرى أن الوقف كثيرا ما يعطل على أصحاب الشأن فيه التصرف بما تقضي به الحاجة والظروف التي لا يمكن الإحاطة بها عارض معارضة شديدة. وكانت الأغلبية ترى غير ذلك. فبقي قاسم يصر على رأيه قائلا إن هذه المسألة من المسائل الأساسية التي لا يمكنني أن أخضع فيها لحكم الأغلبية. بل واجبي في هذه الحالة يقضي علي بالاستقالة من خدمتها. فتراجع الجميع وسلموا برأيه. ولقد مات قاسم واتقينا خطر استقالته وبقيت الجمعية من سنة ١٩٠٨ ولم يفكر أحد من أعضائها إلى اليوم في الخروج على رأيه) [٥٧].

وإذ كان من حق الأجيال أن تحيط بواقعة هي في حقيقتها ملحمة فقد رجعنا إلى محاضر الجلسات فبدهتنا دروس ضخمة، في هذا الموقف الواحد، من سعد وقاسم وحسن

---

(٥٦) كان قاسم ضد نظام الوقف، وهو موقف أخذت به مصر بعد ثورة سنة ١٩٥٢.

فقضت دائرة قاسم أمين ومستر ويلمور ويوسف شوقي في محكمة الاستئناف بتاريخ ٢٠/ ٢/ ١٩٠٠ قضاء جرئيا في القانون بجواز تملك الوقف بوضع اليد بناء على سبب صحيح بمضي خمس سنين ومن غير سبب صحيح بمضي خمس عشرة سنة وبتاريخ ١٥/ ٣/ ١٩٠٠ قضت دائرة سعد زغلول ودي هلس وهالتون ضد هذا الرأي.

فقد كان هؤلاء العظماء يختلفون في الآراء وإن كانوا يتلاقون صباح مساء. وسنرى الأستاذ الغمام بعد أن ولي وظيفة الإفتاء يعترض على حكم بالإعدام لدائرتي قاسم وسعد..

(٥٧) يقول هلباوي بك [كان يفكر ونحن نكتب. كان يشير ونحن نعلن. كذلك كان شأن قاسم بين الشيخ عبده وسعد زغلول وطليف سليم وعلوي باشا وإبراهيم بك ومصطفى وحسن عاصم وعلي فخري.. أما فيما يتعلق بحياته القضائية فقد كان قاسم (المثل الأعلى) لما يجب أن يكون عليه القاضي علما ودراية وسموا وجلالا].

عاصم، في مواجهة لطيف سليم وعثمان ماهر، وقد أجمع عليه الأعضاء في الجلسة ذاتها وترتب عليه اعتبار الرئيس والوكيل الأول منفصلين!

انعقدت الجلسة برياسة عثمان ماهر باشا وبحضور الوكيلين لطيف باشا سليم وحسن باشا عاصم وبقية الأعضاء في ٩ رجب سنة ١٣١٦ – ٢٣ نوفمبر سنة ١٨٩٨ وفي المحضر ما يلي:

سعادة الرئيس:

إن موضوع المداولة في هذه الجلسة هو النظر في مسألة إيقاف أطيان الجمعية.. تلا كاتب السر تقرير اللجنة وهو يتضمن صلاحية إيقاف هذه الأطيان لتكون محفوظة من الطوارئ..

حضرة سعد بك زغلول:

سأل عن القصد من كلمة "الطوارئ" فأجابه محمد راسم بك [٥٨] عن القصد منها.

حضرة قاسم بك أمين:

إني أرى أن إيقاف الأطيان يقيد الجمعية بقيود ليست من صالحها ويجعل الأطيان معرضة للطوارئ المستقبلة أكثر من بقائها ملكا حرا للجمعية، وإني أعرض على المجلس الأوجه التي تؤيد رأيي وشرع في إبداء هذه الأوجه.

سعادة لطيف باشا سليم:

إن القصد النظر في تقرير اللجنة ومعرفة رأي المجلس إن كان بالإيقاف من عدمه وحينئذ لا يرى موجبا للتوسع في المسألة.

حضرة سعد بك زغلول:

إن إعطاء الرأي لا يكون إلا بعد سمع أفكار الأعضاء والوقوف على جميع الأوجه الموصلة للتنوير في المسألة.

---

(٥٨) المستشار الذي سيتوفى الإمام في ضيافته في الإسكندرية ١٩٠٥.

obeikandl.com

حضرة قاسم بك أمين:

اعترض على سعادة لطيف باشا في الحجر على إبداء الأفكار. وقال إنه لا فائدة من استدعاء الأعضاء وانعقاد المجلس إذا كان ثم حجر. وما قصد كل منا إلا الصالح العام للجمعية.

سعادة لطيف باشا:

إن القصد ليس الحجر بل الاختصار.

سعادة الرئيس:

إذن لحضرة قاسم بك في إبداء ما لديه من الأوجه في ذلك فأخذ في إبدائها، وبعد أن شرح جملة أوجه قال سعادة الرئيس: إن القصد هو معرفة آراء المجلس في الموضوع الأصلي. فأجاب حضرة قاسم بك إنه لا داعي حينئذ لوجودنا إذا كنا نمنع من إبداء ما لدينا من الأقوال. فصرح له سعادة الرئيس بتتميم أقواله. فامتنع. فانسحب سعادة الرئيس من الجلسة. ثم تبعه سعادة لطيف باشا. استمرت الجلسة برياسة سعادة حسن باشا عاصم الوكيل الثاني وكلف حضرة قاسم بك بتتميم أقواله فأتمها. ثم كتبها بصفة تقرير. وأرفق مع تقرير اللجنة. بعد سماع الأوجه التي أبداها حضرة قاسم بك أخذت الآراء فتقرر بالإجماع صرف النظر عن الإيقاف.

ثم رأى حضرات الأعضاء أن يتوجه وفد منهم لزيارة سعادة الرئيس وإزالة ما يكون في خاطره إذا كان ثم شيء) إمضاء حسن عاصم.

وتتابعت الجلسات برياسة حسن عاصم حتى كانت جلسة ١٦ ذي الحجة سنة ١٣١٦ – ٢٦ إبريل سنة ١٨٩٩ – بقبة الغوري – وفي البند الرابع جاء ما يلي:

(رابعا – قال سعادة الوكيل إن حضرة راسم بك تكلم مع سعادة عثمان باشا ماهر حسبما قرره المجلس بالجلسة الماضية فلم يقبل. فقرر المجلس بأغلبية الآراء مع الأسف قبول استعفاء سعادته من رياسة الجمعية وقبول استعفاء سعادة لطيف باشا سليم من وظيفة الوكيل – وتحرير كتاب أسف وشكر للأول. وإشعار بسيط للثاني. وعلى ذلك يعتبران منفصلين من عضوية المجلس).

فلا تتساءل بعد ذلك كيف تخرج في الجمعية الخيرية عظماء مصر في القرن العشرين.

وقاسم – كما يقول الهلباوي بك – هو الوحيد من طبقته الذي مشى في جنازة عبده الحامولي سنة ١٩٠١ باكورة المطربين في العصر الحديث.

ويضيف هلباوي بك (أما أثره في الجامعة فلم يكن أقل جلالا فقد قام بالدعوة إلى إنشاء هذه الجامعة. والجامعة ليست إلا أثرا من آثاره والمجهود الذي بذله في سبيلها ليس هنا مقام تفصيله).

وجملة ما لم يفصله هلباوي بك يتعلق بمجد آخر للإمام وصحبه في الجمعية غذ شرعت في إنشاء جامعة أهلية. وندب الإمام المنشاوي باشا ليقف عليها وقفا فتقدم إلى مجلس الوزراء لشراء عشرة آلاف فدان من أرض الحكومة ليقوم بوقفها، لكن المنية عاجلته ورئيس الجمعية سنة ١٩٠٥. فتولى سعد أمانة لجنة إنشاء الجامعة حتى سنة ١٩٠٦ حينما عين وزيرا للمعارف. فلما تركها آلت أمانتها إلى قاسم حتى وفاته سنة ١٩٠٨. وساعده الأمير (الملك) أحمد فؤاد فوقفت أخته الوقف الذي كان منتظرا فقامت الجامعة سنة ١٩٠٨ وأوفدت بعثتها الأولى سنة ١٩٠٨ وفيها محمود عزمي ومنصور فهمي وتوفيق الساوي وسيد كامل وسبعة آخرون وكانت رسالة منصور فهمي في السوربون عن (المرأة في الإسلام) وكان تعيين طه حسين شرطا في عقد أيلولة الجامعة المصرية سنة ١٩٢٥ للجامعة الحالية (جامعة القاهرة).

أما الهلباوي فكان أشهر الجميع عند الجماهير حتى ملأ اسم سعد أسماعها في الثورة سنة ١٩١٩.

فالهلباوي هو النقيب الأول للمحامين ومحامي الحريات والقضايا القومية ضد الإنجليز والخديو والملك فؤاد والدكتاتورية البرلمانية أو الحكومية. وهو أمير للبلاغة القضائية يخف الناس لسماع مرافعاته في كل أنحاء البلاد أكثر من نصف قرن. والتاريخ لا يعرف محاميا مثله تفرد في القمة جبلين كاملين. ففي سنة ١٩١٠ طلب إليه الورداني – وهو خصمه السياسي – أن يترافع عنه في مقتل ناظر النظار. وفي سنة ١٩٢٥ طلب إليه شفيق منصور أن يدافع عنه في مقتل السردار. وشكر له سعد – وهما خصمان سياسيان – دفاعه عن الحكم الوطني. وفي القضيتين كان رئيسا الجلستين إنجليزيين: دليرا وغلو وكرشو. فأسمعهما اتهام مصر للإنجليز مدويا بجرائمهم وإفسادهم في البلاد.

وأما سعد فسيرد حديثه بعد، مع أربعة من الجيل التالي من أعضاء الجمعية راسوا الوزارة واحدا بعد آخر: حسين رشدي – عدلي يكن – عبد الخالق ثروت – محمد محمود [٥٩].

وكان حسين رشدي أولهم ولاية للرياسة فاختار للوزارة عدلي وثروت. ثم صار قائم مقام الخديو بعد خلعه سنة ١٩١٤ حتى ولي العرش رئيس الجمعية السلطان حسين كامل – وهو أورع من ولي العرش من أسرة محمد علي – فاجتمع رئيس الجمعية وثلاثة من أعضاء مجلس إدارتها على عرش مصر وحكومتها.

وحسين رشدي باشا (١٩٢٨) هو رئيس اللجنة التي وضعت لمصر دستورا على أحدث المبادئ العصرية، وكان وكيل اللجنة أحمد حشمت، وفيها الهلباوي وآخرون، من أعضاء الجمعية.

مدرسة الزعماء:

وفي عضوية الجمعية غير هؤلاء أسماء لم يجتمع في التاريخ نظائر لها في جمعية مصرية. هناك محمد فريد بك من سنة ١٨٩٥ والباشوات لطيف سليم وأحمد فتحي زغلول طليعة المؤلفين في القانون وأحمد حشمت وعلوي كبير أطباء الحكومة، والمنشاوي (المحسن الكبير)، ومحمود سليمان وابنه محمد محمود آخر رؤساء الوزارات من تلاميذ الإمام وإدريس راغب وصابر صبري، وحسن عبد الرازق ولطفي السيد ومحمد يوسف بك نقيب المحامين وتلميذ سعد في مكتبه وعالم العربية الكبير حفني ناصف بك (والد ملك حفني ناصف) "باحثة البادية" أولى المطالبات بحقوق المرأة.

وستقرأ في مجلس الإدارة أسماء محمد طلعت حرب باشا يظل سكرتيرا عاما فوكيلا حتى يموت. والدكتور علي إبراهيم باشا رئيسا للجنة المعونات وفي جوار اسمه (الجراح الشهير) وعلي شعراوي باشا ثالث الثلاثة الذين طلبوا استقلال مصر في ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ وآخرين سنسمع أنباءهم.

وحسبنا هنا لفت النظر إلى أمور. منها:

---

(٥٩) في القاهرة شوارع خمسة كبيرة بأسمائهم.

obeikandi.com

١- أن الشيخ الرئيس وسعد زغلول وقاسم وحسن عاصم وعلي فخري وإبراهيم الهلباوي أسماء ليس لأصحابها نظراء في تاريخ مصر.

٢- أن الزعامات الأخرى كانت تفتقدها مصر كل الافتقاد فحشمت وزير المعارف الذي نشر التعليم الابتدائي – كما يسمى الآن – في ريف مصر وصعيدها فملأها بالنور وقد اختلف مع الإنجليز من أجل الدفاع عن اللغة العربية مثلما اختلف معهم سعد زغلول. ولطفي السيد باشا أب للفلسفة وأول مدير للجامعة ورئيس لمجمع اللغة وللجمعية الخيرية وأستاذ مصطفى عبد الرازق وعلي عبد الرازق ومحمد حسين هيكل ومحمود عزمي وطه حسين ومنصور فهمي. أما علي إبراهيم باشا فأبو الجراحة الحديثة. والثلاثة الأخيرون مديرون للجامعة المصرية. وطلعت حرب زعيم مصر الاقتصادي [٦٠] ومحمد فريد رئيس الحزب الوطني الذي ملأ مكان مصطفى كامل باقتدار بعد إنشاء الحزب الوطني بشهر وبعض الشهر [٦١].

---

(٦٠) كان الأستاذ الإمام في الفترة الأخيرة من حياته يلقي دروس تفسير القرآن في الرواق العباسي كما سنرى بعد. وكان من عمد تفسيره تفسير (الجلالين) وأولهما (الجلال المحلي) نسبة للمحلة الكبرى وكان يعمل في صناعة الحرير. واشتهار الجلال المحلي بصناعة الحرير من قديم أو اشتهار المحلة بذلك هو الذي جعل الإمام يخطب الجمع المحتشد لسماعه من أهل المحلة عند افتتاح مدرسة الجمعية فيها في سنة ١٣٢٢هـ – ١٩٠٥م فيعلن بصفته رئيسا للجمعية أن (لها الرجاء بهمة وجهاء المحلة وأهل الغيرة ن أغنيائها في تأسيس قسم صناعي في هذه المدرسة فإن المحلة بلدة كانت معروفة بالصناعة. وقد وعد صاحب السعادة أحمد باشا المنشاوي بأنه مستعد لمساعدة الجمعية على إنشاء القسم الصناعي.. وقد علمت أن أهل المحلة ثلاثون ألفا أو يزيدون وليس فيها إلا مدرسة للقبط وأخرى للأمريكان وأنني قد رأيت في بعض سياحتي في البلاد الأجنبية مدينة عدد سكانها ١٦ ألف نسمة. وقد أنشأ الأهالي فيها مدرسة كلية (جامعة) تعلم فيها جميع العلوم العالية.. فنرجو أن.. ترتقي مدرستنا هذه ويكون فيها قسم صناعي، وأن يكون لنا في القاهرة مدرسة كلية (جامعة)...

وسيستعين الإمام بالمنشاوي باشا ويلبي في العام ذاته (١٠ شوال سنة ١٣٢٢) لإنشاء جامعة القاهرة. ثم يموت الرجلان في نفس العام فيتابع سعد وقاسم وصية الإمام في صدد الجامعة.

أما وصيته في صدد الصناعة بالمحلة فسينفذها طلعت حرب وينشئ فيها شركة المحلة للغزل والنسيج لتصبح كبرى الشركات لصناعة النسيج في القارة الأفريقية وأم الشركات الصناعية في مصر، وبها أصبحت المحلة إحدى عواصم الصناعة العالمية للنسيج.

(٦١) أسلفنا الكلام عن والده فريد باشا – استقال محمد فريد من وظيفة وكيل نيابة الاستئناف إذ نكلت به الحكومة عندما أثنى على حكم البراءة في قضية صحفية ترافع فيها الهلباوي عن المتهم بإفشاء أسرار الجيش المصري في السودان. وعمل بالمحاماة سنة ١٨٩٧ ثم اعتزلها ليعمل في الجهاد الوطني مع مصطفى كامل.

٣- أن كلا من سعد وعدلي وثروت ومحمد محمود كان رئيس حكومة برلمانية له اختصاصات أكبر من اختصاصات الملك – فالملك يسود ولا يحكم – وأن كلا منهم فاوض إنجلترا باسم مصر. وأنهم فرادى ومجتمعين أحدثوا نهضة النصف الأول من هذا القرن. واستفتح سعد عصر المنجزات الإيجابية لبلاده سنة ١٩١٩ وجاء في أثره عدلي سنة ١٩٢١ ثم ثروت فظفر لمصر بالاستقلال سنة ١٩٢٢. وصير السلطان ملكا. وقد لمصر دستورا أعلنه الملك راغما سنة ١٩٢٣. وسقاه العلقم سعد وعدلي وثروت ومحمد محمود دفعا عنه. حتى إذا ضعف خلفاؤهم عن صيانته قامت ثورة يوليو سنة ١٩٥٢.

٤- إلى جوار رؤساء الحكومات الخمسة سترى رؤساء خمسة لأحزاب أربعة تعلموا العمل العام في عضوية الجمعية: محمود سليمان باشا رئيس حزب الأمة سنة ١٩٠٧ ومحمد فريد بك رئيس الحزب الوطني سنة ١٩٠٨. وسعد رئيس الوفد المصري سنة ١٩١٩ حيث محمود سليمان يمثل الوفد بالقاهرة رئيسا للجنة المركزية وابنه محمد محمود رئيس حزب الأحرار الدستوريين سنة ١٩٢٥ وعدلي يكن الرئيس الأول للحزب سنة ١٩٢٢ – ١٩٢٤.

وفي سنة ١٩٠٣ كان في مجلس إدارة الجمعية: محمد عبده رئيسا وعدلي يكن وكيلا وسعد زغلول ومحمد فريد أعضاء!

بل كانت جلسة ١٤ يونية سنة ١٩٠٥ آخر جلسة رأسها الإمام. وفيها تخلف درويش بلك سيد أحمد أمين سر الجمعية فتولى أعمال الأمانة محمد بك فريد. ومن قبل ذلك تخلف درويش بك عن جلسة ٨ أبريل سنة ١٩٠٠ فقام بأعماله وكيل الجمعية حسن باشا عاصم وهو رئيس الديوان الخديوي.

٥- أن أموال الباشوات المنشاوي ومحمود سليمان وإدريس راغب وحسن عبد الرازق وعلي شعراوي قد حملت أعباء النشاط العام للجمعية إلى جوار الأوقاف في الدلتا والصعيد والعواصم في القاهرة والإسكندرية والأقاليم والتبرعات التي لا تتوقف.

فباع ممتلكاته وكانت كبيرة وقضى حياته مريضا شريدا في أوربا يجاهد كرئيس للحزب الوطني فهو يعتبر أكثر الزعماء في التضحيات المادية من أجل مصر.

٦- أن المصريين عامة تلقوا على أيدي الشيخ الرئيس وتلاميذه دروسا في العمل الجماعي المنجح – وكانت تجارب الشباب الذين شببتهم صروف الزمان وعلمتهم الحكمة، بشريات فجر طالع

برجال جدد، سعوا إلى الجمعية الخيرية أو سعت هي إليهم مقدرة لهم ومقدرين لها، فكانوا في الحالتين شهادات صدق لإدراك الرئيس وفراسته. وكأنما كشف الله له لوح المستقبل.

فكل واحد من المؤسسين الأولين كان أمة في رجل. أما من جاءوا بعدهم فأقرب مواطنيهم شبها بهم، في تحمل تبعات المقاومة الصامتة للعدو، والتحلي بالنظر البعيد والفكر المبدع، والخلق الذي يجمع على الإشادة به العدو والصديق.

٧ – وفي زمالة الجمعية دروس في السلوك السياسي روى بعضها فريد بك:

(أ) في ٣/ ١١/ ١٩٠٨ تألب عليه عمال (اللواء) وكان الخديو وراءهم فسارع فريد إلى لطفي السيد مدير "الجريدة" فطبعت اللواء في مطبعة "الجريدة" وهي لسان حزب الأمة الذي يخاصمه الحزب الوطني بعنف ملحوظ.

(ب) وفي سنة ١٩١٢ تقدم فريد بك مرشحا لمجلس إدارة الجمعية لتجديد انتخابه، وكان رئيس الجمعية الأمير حسين كامل يعارض انتخابه لخلافه الخطير مع الخديو. فأيد الهلباوي ولطفي السيد وحسن عبد الرازق (الصغير) انتخاب فريد ونجح بأغلبية كبيرة.. وقبل الأمير أن ينهزم رأيه أمام أعضاء الجمعية العظماء.

(جـ) وعندما يشير فريد إلى هؤلاء بالتقدير يذكر أن حسن باشا كان محاميا في مكتبه. فهذا ابن للوكيل لحزب الأمة يتلقى تمرينه في المحاماة في مكتب رئيس الحزب الوطني.. والحزبان خصمان لدودان!

كانت "سيادة القانون" ضمانا من الغدر الذي تهب رياحه من قصر الخديو وأمانا أرخى حبله الإنجليز للأمة لتتحرك في إطار سياسة خارجية واقتصادية وداخلية وتعليمية تجري مقاديرها بأيديهم.

وكان حقا للأمة على هذه النخبة البارعة من بنيها أن يتحركوا، أفرادا أو مثاني أو جماعات، في نطاق يضيق أو يتسع أو يعظم قدر ما يبدعون من طرائق حسنة في التعامل مع الإنجليز أو القصر، أو من إنجازات عظيمة تبقى بها الجمعية الخيرية الإسلامية عظيمة.

مع ذلك لم يترك الوشاة الجمعية الخيرية دون وقيعة بينها وبين الإنجليز. فدسوا عليها لدى اللورد كرومر أن أموالها تستعمل في شراء أسلحة للثائرين في السودان. وفتشت مكاتب الجمعية وأوراقها. وأسفرت الحقائق. وقابل الشيخ الرئيس اللورد كرومر. وانتهت الواقعة بتقديم معونة للجمعية. وهي لغة في الاعتذار.

***

إليك بعض وقائع من عملها العادي إلى جوار أجهزة التعليم المنبثة في القاهرة والأقاليم:

٤- احترقت مدينة ميت غمر سنة ١٩٠٢ فوجه الشيخ الرئيس نداء إلى مصر كلها وكتب في صحيفة المؤيد مقالا جاء فيه (فإذا لهب الحريق يأكل قلبي أكله لحوم أولئك المساكين سكان ميت غمر – ويصهر من فؤادي ما يصهره من لحومهم.. أرقت تلك الليلة ولم تغمض عيناي إلا قليلا وكيف ينام من يتقلب في نعيم الله وله هذا العدد الجم من إخوة وأخوات يتقلبون في الشدة والبأساء).

وصدق الشيخ الرئيس، فلم يطق البقاء بداره أو بمقره أو بالقاهرة كلها، بل راح يطوف البلاد مع صحبه ثلاثين يوما يجمع التبرعات وهو في الواقع يجمع أعيان البلاد على رأي عام.

وطالب حافظ إبراهيم بنصيبه، فهزته القارعة، وأسعده النطق، فأنشد فيه روائعه [٦٢].

---

(٦٢) يقول حافظ:

سائلوا الليل عنهمو والنهارا كيف باتت نساؤهم والعذارى
كيف أمسى رضيعهم فقد الأم وكيف اصطلى مع القوم نارا

ويقارن بينهم وبين عرس الأمير حيدر فاضل سنة ١٩٠٢.

قد شهدنا بالأمس في مصر عرسا ملأ العين والفؤاد انبهارا
سال فيه النضار حتى حسبنا أن ذاك الفناء يجري نضارا
يكتسون السرور طورا وطورا في يد الكأس يخلعون الوقارا

واستجابت مصر كلها لنداء الإمام بل واستجاب المنشاوي باشا في سجنه [٦٣] لشعر حافظ:

أيهذا السجين لا يمنع السجن كريما ... من أن يقيل العثارا
مر بألف وإن شئت زدها ... وأجرهم كما أجرت النصارى

(يقصد إجازته للأجانب أيام الثورة العرابية)

٥- من قبل ذلك أجلى الإنجليز جيش مصر عن السودان وأفريقيا، بهزائم افتعلوها ليحتلوها بعد أن احتلوا مصر، وخسرت مصر ثمانين ألفا من الجنود وتعاظمت خسائر الميزانية واختفى الذين يغيثون أسر الشهداء فرقين من بطش الإنجليز. فندب الشيخ لذلك نفسه وأهاب بالناس فلبوا.

---

(٦٣) كان أحمد المنشاوي باشا في السجن لقضية نورد تلخيصها نقلا عن مذكرات الهلباوي التي نقلنا عنها في كتاب (المحامون وسيادة القانون) لنرى الهلباوي. وحسن عاصم والمنشاوي والخديو في قضية.

(كان من الأغراض الخفية للقضية الأخيرة وضع حد لتدخل الخديو شخصيا في إدارة الحكم فاتهم.. مأمور مركز طنطا بأنه حمل بعض المتهمين بسرقة مواشي للخاصة الخديوية إلى بلدة المنشاوي باشا حيث جلدوا فقدم المنشاوي والمأمور محبوسين لمحكمة الجنايات. وعهد إلى الحسيني بالدفاع عن الباشا وإلى الهلباوي بالدفاع عن المأمور وأشفق حسن باشا عاصم سر تشريفاتي الخديو على صديقه من تلك القسمة الضيزى إذ يتولى الدفاع في هذه القضية وفي قضية التلغرافات التي استقال بسببها الزعيم محمد فريد من وظيفته (وكيل النيابة) وفي قضية الخازندار عن أسوأ المتهمين مصيرا. لكنه كعادته كان بطل المرافعة إذ أثبت كما قال: أن "المأمور كان عبد المأمور" وهنأه في الجلسة رئيس النيابة أحمد طلعت بك الذي صار وزيرا فرئيسا لمحكمة الاستئناف.

ولما برئ موكله لم تصله كلمة شكر ولا قيمة الأتعاب فذهب إلى الإسكندرية ليقابل الخديو بعد صلاة الجمعة فلم يقابله، كعادته، وضرب له موعدا بعد الظهر في القطار بمحطة سيدي جابر فتأخر عن الميعاد خمس دقائق حتى إذا أقبل لامه الخديو لتأخره فأجابه "لكنا انتظرنا سموكم ثلاث ساعات في الظهر" فتبسم الخديو وراح يلومه على مرافعته إذ حمل على الخاصة الخديوية. فرد الباشوات الحاضرون بأنهم سمعوا وقرأوا في الصحف أن مرافعته لم تكن شرفا له فحسب بل كانت تشريفا للمحاماة وقدرت أتعابه بثلثمائة جنيه أرسلت إليه لم يفقد الهلباوي استقلاله حتى مع مولاه لأنه لم يكن يمثل الولاء ولا الوظيفة وإنما كان يمثل المحاماة مهنة النضال والاستقلال..).

obeikandl.com

وكان بعيد النظر إذا ألف لجنة جمع التبرعات من زملاء في القضاء ومن كبار الأغنياء [٦٤] للجهات الرسمية فيهم أمنة، وللمتبرعين طمأنينة، وشجع نجاح اللجنة في عملها قيام جهات أخرى لتساعد المنكوبين.

هذان المثلان من المواقف العامة ينبئان عن مسلك الجمعية في المواقف الخاصة. فهي تمد يدها للأفراد عموما والأسر خصوصا لتفريق مال الله فيمن يستحقونه مع توسيع أسباب الإنفاق أو الاستحقاق، بمد يد العون لكل ذي حاجة شخصية، أو كارثة عائلية، كالمرض، أو نفقات التعليم، أو العجز عن التعليم العالي.

وافتتنت في جمع المال فلها مهرجانات سنوية تشارك فيها الأمة، وصلات من الأغنياء والأمراء، والناس كافة. وعليها واجبات في الأعياد والمناسبات. لا تستحي من العطاء القليل لأن الحرمان أقل منه. ولا تتردد في السخاء الوفير على الأمة لأنه لا إسراف في الخير.

وفي ليلة من ليالي رمضان جلس الأعضاء يقررون منح عيد الفطر أسرة أسرة: وأدركوا في آخر الليل أنهم يتصاعدون بالعطاء دون شعور. فزين لهم عملهم درويش بك سيد أحمد قال (لا تحسبوا فالله يرزق من يشاء بغير حساب).

إصلاح الأزهر

ولي الخديوي عباس حلمي العرش في ١/٨/ ١٨٩٢ بموت أبيه. وكان فيه فوران فتى في الثامنة عشرة. لم يثقب الفزع من الثوار قلبه. وكانت لجيوش الاحتلال سماعاتها ونظاراتها في قصره.. حتى ليجري بعض مقابلاته في المسجد المقام بجوار قصر القبة.

ولقد حاول بعض أيام من ولايته إثبات وجوده فأقال وزارة تسبح في بحر الخضوع للإنجليز وعين أخرى برياسة حسين فخري. فأبى كرومر إلا أن يعود مصطفى فهمي من فوره!. وأوشكت الأزمة تطيح بالخديو لولا أن ألف رياض وزارة بعد أيام في ١٩/ ١/ ١٨٩٢ ليحل محله نوبار بعد عامين فيبقى عاما يعود بعده مصطفى فهمي نفسه ليجثم على صدر مصر ثلاثة عشر عاما نحسات، رئيسا لأطول الوزارات عمرا في تاريخ مصر.

---

(٦٤) كان السيوفي باشا رئيس الجمعية لكن محمد عبده كان رئيس اللجنة وفتحي زغلول سكرتيرها أما أمين الصندوق فالسيوفي باشا.

وفي أوائل سنة ١٨٩٤ كان الخديو عند حدود مصر الجنوبية فاستعرض الجيش وأبدى بعض الملاحظات فاستقال القائد الإنجليزي كتشنر إلا أن يعتذر الخديو علنا فاعتذر بل وجه الثناء لقواد الفرق الإنجليز.

وكان طبيعيا عندئذ أن يمد الخديو بالأسباب إلى مواقع الأمل في بلاده. وأن يستطيع محمد ماهر باشا وكيل وزارة الحربية الذي كان يصحب الخديو يوم حادث الحدود أن يجعل محمد عبده في أواخر سنة ١٨٩٤ وجها مألوفا للخديو. وسنرى مصطفى كامل يبدأ علاقته بالخديو سنة ١٨٩٨ وهما في الرابعة والعشرين من العمر.

يقول أحمد شفيق باشا – وكان من عمال الخديو (ترجع حركة الإصلاح الحديثة في الأزهر إلى أواخر سنة ١٨٩٤ لما رأى (محمد عبده) من عباس جرأته وجهاده للأخذ بناصية الحكم والحد من تدخل الإنجليز، مال إليه وتقرب منه بواسطة محمد ماهر باشا فاستقبله عباس بترحاب وعطف ومال إليه أيضا لما أنسه فيه من صدق الوطنية وأصالة الرأي، وتقابلا مرارا بصفة غير رسمية في عابدين والقبة والمنتزه (قصور الخديو في القاهرة والإسكندرية) فيما يمكن عمله من خدمة الوطن وتحقيق أمانيه. فاقترح الشيخ عليه أن هناك ثلاث نواح لا تزال بعيدة عن تدخل الإنجليز ولا يعارضون في العمل لإصلاحها لأنها دينية محضة وهي الأزهر والأوقاف والمحاكم الشرعية، وأشار على سموه أن يبدأ بإصلاح الأزهر واتفقا على أن يقدم الشيخ إلى سموه مذكراته عن وجوه الإصلاح).

وفي غضون أشهر صدر دكريتو بإنشاء "مجلس إدارة الأزهر" في ١٥ مارس سنة ١٨٩٥ بعد تقرير قائمة الشيخ كرر فيه طريقته أيام اقترح على رياض باشا إنشاء (مجلس) للمعارف حتى لا يمس شخص وزيرها. وفي ٧ رجب ١٣١٢ اختير "مجلس الإدارة" منه ومن الشيوخ عبد الكريم سلمان زميله في الوقائع، وسليم البشري (مالكي) وحسن المرصفي (شافعي) ويوسف النابلسي (حنبلي) ثم استقال شيخ الأزهر وتولى المشيخة الشيخ حسونة النواوي.

وانطلقت عجلة الإصلاح في الأزهر يديرها مستشار عامل في محكمة الاستئناف حريص على إصلاحه بأيدي رجاله العاملين فيه.

***

كان الشيخ منشئا للنظم، مدركا للأوليات. فاستصدر قانونا بالإصلاح سنة ١٨٩٦ جعل للأزهر أطباء وصيدلية، وألزم مصلحة الصحة برعاية الظروف الصحية فيه وفي مساكن التلاميذ.

وابتسم القانون للشيوخ فزادت مرتباتهم وثبتت، بعد إذ كانت تزيد وتنقص أولا تجئ أبدا حسب ما يتحصل من ريع الأوقاف. ووضع "نظام" لاستحقاق الدرجات وكسوة التشريفات.

وأصبح التلاميذ يحضرون الدروس بعد إذ كانوا لا يحضرون.. ويدخلون الامتحان بعد إذ لم يكونوا يدخلون، أو يدخلون حين يشاءون! بل كان منهم من يقيد اسمه ليصيب نصيبا في كشوف الجراية ولا يواصل التعليم.

والتفت الشيخ إلى المستشار المالي للحكومة – وهو الإنجليزي المنقبض اليد على الأزهر – ليعالنه بأن الأزهر مدرسة كمدارس الحكومة، عليها أن تنفق عليه، ومسجد كالمساجد، هو أولى بأموال الخيرات من سائرها. ووعاظه أنفع للأمة، ومعلموه يخرجون المعلمين والقضاة الشرعيين. وهو يعد مدرسة الشريعة. فحقوقه في ميزانية الدولة لا تقبل الجدل.

وانتقل الإصلاح إلى العلوم ودروس الحساب والجبر والمقابلة والتاريخ والجغرافيا فعرفت الكتب النافعة طريقها إلى عقول الناشئة وارتفع مستوى الدروس.. وأصبح مجلس الإدارة ينعقد بنظام في الرواق العباسي بالأزهر ليقر اقتراحات الشيخ المستشار.

وفي سنة ١٨٩٩ عين الشيخ مفتيا للديار فصار قطعة من نفس الأزهر، وعلا وجه الأزهر البهاء، يوم راح يلقي فيها أعظم دروسه وبين يديه التلاميذ والعلماء والرجال العظماء.

وبورك للأزهر ولمجلس الإدارة فكان الشيخان حسونة النواوي وسليم البشري من أعظم شيوخه لما وليا المشيخة.

وبورك للتلاميذ فأصبح متوسط عدد المتقدمين للامتحان سنويا ٩٣ بعد أن كان من ٣ إلى ستة وأصبح الناجحون ثلث المتقدمين.

وكانت عين الشيخ على الطلاب – دائما – فهم الهدف الأعلى من كل ذلك فتقررت الحوافز للمجدين، وقواعد للتدريس والامتحان والإجازات.

وألحق المعهد الأحمدي ومعهدا دمياط ودسوق بالأزهر وفي سنة ١٩٠٣ ألحق معهد الإسكندرية.

وكان من آثار القانون الجديد قصر غلة الأوقاف المخصصة للتدريس على المدرسين بعد أن كان أبناء الموتى منهم يحلون محلهم دون نظر لمصلحة المدرسين الحقيقيين المستحقين. فأمسى معاش الأبناء مسئولية على الشيخ يؤديها من ماله الخاص ومال أصحابه مع أن من آبائهم من كانوا خصوما له.

وجاء الشيخ يكتب جديدة لتدريسها في الأزهر وفي طليعتها دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة للجرجاني (٤٧١)، وعرفت العقول الشابة كتب (الوسيلة الأدبية) و(والكلم الثمان) للشيخ حسين المرصفي والكامل للمبرد والحماسة لأبي تمام، وتحطم حاجز الخوف من أي جديد فيه منفعة. ودرست رسالة التوحيد لمحمد عبده في الأزهر.

وظل الشيخ يبحث للأزهر عن الكتب ويحققها ويوصي بها. خذ مثلا لذلك قوله عن عرض كتاب البصائر النصيرية في المنطق على أعضاء مجلس الإدارة لتدريسه أنهم (رأوا أنه من أفضل ما يهدي إلى الجامع الأزهر الشريف ليكون من الكتب التي تدرس فيه.. فاستخرت الله تعالى في وضع بعض التعاليق على ما رأيته محتاجا إلى ذلك).

وقوي ساعد جمعية إحياء التراث العربي – والشيخ رئيسها – فمكن للشيخ الشنقيطي أن يظهر المخطوطات ذوات الشأن.

ونظمت مكتبة الأزهر. ولم يبق شيء لم يعطه الشيخ للأزهر إلا نفسه، ولسوف يعطيها. وفي هذه الأثناء طلب إليه الخديو أن يكتب عن الحوادث العرابية وأسبابها. فكتب شهادة عيان بفساد حكم إسماعيل وتوفيق وقيام الثورة العرابية وأسباب هزائمها.

إصلاح القضاء الشرعي

في ٣ يونية سنة ١٨٩٩ عين الشيخ المستشار مفتيا للديار المصرية فألهمته السماء أن يضيف إلى مسئولية الإفتاء مسئولية إصلاح القضاء الشرعي وقوانينه – وكان قد أفضى بذلك للخديو من خمس سنين – فقصد إلى وزير الحقانية، واتفقا على أن يقوم بتفتيش المحاكم الشرعية في إبان إجازة الصيف. فصنع. وقدم تقريره الأشهر في ٥ نوفمبر من العام ذاته.

وهذا التقرير – بموضوعه – أدخل في باب القضاء في حياة مستشار يذيل به سنواته الإحدى عشرة (يونية ١٨٨٨ – يونية ١٨٩٩) في القضاء المدني، الذي يرعاه الجميع، ولا يرعى القضاء الشرعي سواه، وقد لاحت له الفرصة. وهو أكبر أهل عصره إدراكا بمكانة الشريعة التي صنعت أمة الإسلام، وأعلى عينا بذلك، بعد العمل الطويل الجليل في تطبيق الشرائع الأجنبية. وفي جواره جماعة من رجال القانون العالميين يتصدرهم سعد، مجموعن على إصلاح الأمة. والشريعة تقيم الأمة على أساس الأسرة، لا الفرد. وبهذا يتماز المجتمع الإسلامي بالتماسك من مجتمعات أوربا التي عراها التفكك وتتجه أنفس المسلمين في غصلاح حالهم صوب قوانين الأسرة. وهي الغذاء اليومي للعمل القضائي في المحاكم الشرعية.

قال الإمام في التقرير (فرأيت من الواجب علي أن أكون على بصيرة من الأمر العظيم الذي سأدعى إلى البحث فيه.. ورأت نظارة الحقانية ما رأيت فسألتني [٦٥] أن أمر على المحاكم مدة الصيف الماضي وأنظر في أعمالها وأقدم لها نتيجة ما تيسر لي من البحث في أحوالها.. فطفت على كثير من محاكم الوجه البحري).

وتتابعت أبواب ثلاثون للتقرير في ثلاثة وثمانين صفحة كبيرة جديرة بأعلى درجات التقدير العلمي في الشريعة والقضاء، حيث تضع محمد عبده بين أعظم قضاة الإسلام بجدارة، ثم تجعله – وحده – مجعل هيئات بتمامها من العلماء والقضاة والمشرعين يواجه المسلمون بها حاجات عصرهم.

وليس عجيبا – أن يكون هذا العمل الضخم في حياة الأمة عملا عاديا في حياة رجل. وأن ينجزه في أربعة أشهر.. فهذا الرجل إمام.

---

(٦٥)

بادرت الحكومة فطلبت إليه إعداد قانون بالإصلاح من واقع التقرير فصنع. وقدم قانونا من أحد عشر مادة أعلن تأييدها شيخ الأزهر الشيخ سليم البشري بخطاب مؤرخ ٦ ربيع الأول سنة ١٣١٩ (١٩٠١). وأدخلت الحكومة فحوى هذه المواد جميعها في إصلاحاتها المتوالية للمحاكم الشرعية وقانوني ٢٥ سنة ١٩٢٠، ٢٥ سنة ١٩٢٩ – إليك مثالين من مادتين من مواد المشروع:

المادة العاشرة: إذا اشتد النزاع بين الزوجين ولم يمكن انقطاعه بينهما بطريقة من الطرق المنصوص عليها من كتاب الله تعالى رفع الأمر إلى قاضي المركز.. وعليه عند ذلك أن يعين حكمين عدلين أحدهما من أقارب الزوج والثاني من أقارب الزوجة، والأفضل أن يكونا جارين. فإن تعذر العدول من الأقارب فإنه يعينهما من الأجانب وأن يبعث بهما إلى الزوجين، فإن أصلحاهما فيها، وإلا حكما بالطلاق ورفعا الأمر إليه. وعليه أن يقضي بما حكما به ويقع التطليق في هذه الحالة طلقة واحدة بائنة ولا يجوز للحكمين الزيادة عليها.

المادية الحادية عشرة: للزوجة أن تطلب من القاضي التطليق على الزوج إذا كان يصلها منه ضرر والضرر هو ما لا يجوز شرعا كالهجر بغير سبب شرعي والضرب والس بدون سبب شرعي وعلى الزوجة أن تثبت كل ذلك بالطرق الشرعية.

***

أعلن الشيخ في التقرير أنه يقدم بحثا (في العلل التي عم الكلام فيها وما يجب أن يوضع لها من الدواء مع الحرص على قواعد الشرع وأصوله ومراعاة مصالح العامة والآخذين بأحكام الشريعة المطهرة في عقائدهم ومعاملاتهم وإزالة ما عمت منه شكواهم مما ينسب إلى عمال المحكمة أو العوائد المتبعة في سير أعمالها).

وبين مدى الإصلاح فقال: (تدخل المحكمة الشرعية بين الرجل وزوجه والوالد وولده والأخ وأخيه والوصي ومحجوزه. وما من حق من حقوق القرابة القريبة والبعيدة إلا ولها سلطان السيطرة عليه والقضاء فيه وإنها تنظر من ذلك في أدق الشئون وأخفاها ويسمع قاضيها ما لا يسمح لأحد سواه أن – يسمعه سوى ما يكون من الزوج لزوجته أو الزوجة لزوجها.

وللشريعة الإسلامية في ذلك دقائق لا يسهل الالتفات إليها إلا على من أحاط علما بكليات أحكامها..

ولما تعلقت مصالح البيوت في أدق روابطها بالمحاكم الشرعية كما هو الواقع اليوم تبين مقدار حاجة الأمة في صلاحها إلى صلاح هذه المحاكم وظهر أن منزلتها من بناء الحكومة المصرية منزلة الركن الذي لو ضعف ظهر أثر ضعفه في البنية بتمامها).

***

يبدأ الإمام التقرير بدور القضاء. فيتحدث عن واقع الحال:

(إذا ذهبت إلى ديوان مديرية وأرادت أن تعرف محل المحكمة الشرعية في ذلك الديوان فابحث عن أردأ مكان فيه تجده هو مكان المحكمة الشرعية).

وفي "باب القضاة" لا يفوته أن يوصي بإطلاق الاختيار وهو الحنفي المذهب.

(وإني أحب أن أصرح بأمر ربما يغضب له بعض أهل الأثرة من أهل العلم الحنفية وهو أننا مسلمون.

وليس الزمن زمن تعصب لمذهب دون مذهب.. ومن درس فقه الشافعية أو المالكية لا يعسر عليه فقه أبي حنيفة. فإن الأصول متقاربة والاختلاف في الفروع مذكور في كتب الفريقين. وحصر التعيين في الحنفية يضيق دائرة الانتخاب ويلجئ إلى تعيين الضعفاء في العلم والعزيمة. فلم لا يطلق الانتخاب من هذا القيد [٦٦]).

ويقول في الشهادة والأدلة (يوجد في بعض كتب الفقه أمور عدت مسقطات للشهادة كحلق اللحية والعمل في بعض الوظائف لمعونة الحكام ونحو ذلك. وقد علل ذلك الفقهاء بأن حلق اللحية مسقط للمروءة ومعاونة الظلمة فسق. وحكم أحد المفتين برد شهادة رجلين لحلق لحيتهما، ولم يراع في ذلك أن الأمر الأول قد ذهب زمنه لأن المدير ووكيل المديرية ومأمور المركز وهم معدودون من أهل الصلاح والمروءة جميعهم من تلك المديرية يحلقون اللحية. ولا أرتفع إلى أعلى من ذلك. وأما الثاني فقد صرحت أمهات الكتب بقبول شهادة الفاسق. وبعضهم قيده بذوي المروءة وبعضهم أطلق. وبنوا على هذا جواز تولية القاضي الفاسق خصوصا من كان فسقه بعمل لا يتعلق بالشهادة كالشرب والقذف ونحوهما. فلو أخذنا بما ألفه المقصرون في فهم الشريعة حصرنا قبول الشهادة فيما يصدر من رعاع الناس ومجهولي الحال الذين لا تعرف

---

(٦٦) علقت صحيفة المؤيد أشهر الصحف في ذلك العصر – وصاحبها الشيخ علي يوسف (باشا) – بأن الأستاذ الشيخ الكريم سلمان أحد قضاة المحكمة الشرعية العليا من امهر القضاة وهو شافعي المذهب.

obeikandi.com

أهليتهم للثقة بمقالهم. وكثير من طويلي اللحى الظاهرين بلباس الصلاح إنما يقتاتون بالكذب. وكثير من غيرهم يتنزهون أن يكذبوا مرة في حياتهم.. أما بقية الأدلة فلا يزال القضاة يتخبطون في أحكام الإقرار وقبول الشهادة عليه. والأدلة الخطية مهملة بالمرة لا يعدها القضاة إلا مؤيدة بالشهادات..

وعار على قوم يأخذون الأحكام من الكتب ويجلسون للحكم بدلائل الخط لا سواها أن يأبوا اعتبار الخط دليلا متى.. لم توجد شبهة التزوير).

obeikandl.com

اقتراح لجنة لاستخراج قانون للمعاملات من الشريعة

يقول التقرير: (ما عليه العمل من أقوال العلماء في الأحكام الشرعية مذكور في الكتب مخلوطا بالخلاف والبحث وطرق الترجيح. ومن رفعت إليه واقعة شرعية قد يصعب عليه الحكم فيها إلا بعد مراجعته بعض المؤلفات الطويلة وربما احتاج إلى مراجعة عدة منها في أبواب مختلفة. وكثير من القضاة لا طاقة لهم باستخراج الأحكام من هذه المطولات. وفي الحق إن ذلك غير ميسور إلا للقليل ممن يصح توليته القضاء اللهم إلا بعد إصلاح طريقة تعليم الفقه في الجامع الأزهر وإعادتها إلى ما كان عليه السلف. وذلك أمر بعيد المنال الآن.

نعم يجب أن يكون مقتدرا على البحث والمراجعة في المشكلات. أما في كل حكم فذلك من العسر بمكان. وقد كثر الخطأ في أحكام الأوقاف والطلاق والمهور والوصايا وغير ذلك لهذا السبب. ثم إنه توجد شئون للمسلمين تقضي الضرورة بالنظر فيها وبيان الأحكام التي ترفع الضرر وتقرر العدل ولا تخالف الشرع، بل هي من قوامه كأحكام الغائب والمفقود الذي ترك مالا وهل يمكن إقامة وصي يخاصم له ويحفظ ماله ويدفع الخصوم عنه وتنفيذ الأحكام عليه بالنيابة عنه، وهي من المسائل الخلافية في المذاهب. والوقائع فيها كثيرة ورجال المحاكم فيها مضطربون. وكالزوجة يتركها زوجها بلا منفق أو يغيب عنها الغيبة الطويلة وتنقطع أخباره. أو يكون معروف المقر ولا يمكن الوصول إليه لو حكم عليه بالنفقة، أو كان من المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة أو السجن لمدة طويلة وتخشى على نفسها الفتنة أو لا تجد ما تنفق منه ولا من تستدين منه على حساب الزوج. ومثلها التي يكون زوجها حاضرا ولكنه لا ينفق عليها وهي مضطرة لما تنفق منه، وكذلك التي يضارها زوجها في العشرة. فجميع ذلك مما عمت به البلوى وكثرت فيه الشكوى من جميع أنحاء البلاد، وكثير من النساء يبحن أنفسهن افتتانا أو اضطرارا للقوت لأنهن لم يجدن السبيل إلى دفع الضرورة أو المخلص من الفتنة في المحاكم الشرعية على حالتها التي هي عليها الآن.

أليس من الواجب أن نفزع إلى الشريعة الإسلامية المطهرة لنجد فيها الوسيلة إلى وقاية الأعراض والأنفس مع أن المحافظة عليها من أهم مقاصد الدين الإسلامي والشريعة السمحة ولا تعدم في نصوصها وسيلة إلى أهم ما جاءت له..

كل ذلك يجب أن يوضع بين يدي (لجنة من العلماء) ليستخرجوا من الأحكام الشرعية ما فيه شفاء لعلل الأمة في جميع أبواب المعاملات خصوصا ما لا يمكن النظر فيه لغير المحاكم الشرعية، من الأحوال الشخصية والأوقاف، ويكون ما يستخرجونه كتابا شاملا لكل ما تمس غليه

الحاجة في تلك الأبواب ويضم إلى ما يستخلص في أبواب المرافعات الشرعية ويصدر الأمر بأن يكون عمل القضاة عليه. فإذا غمض عليهم أمر راجعوا فيه من يكون في وظيفة إفتاء الحقانية أو الديار المصرية – وعليه أن ينظر بنفسه أو مع لجنة العلماء حسب الحاجة).

***

والشيخ بهذا يصحح الفساد الذي عجز نابليون عن إلحاقه بالأمة، وقدر عليه الإنجليز. لقد احتل القاهرة في ٢٢ يوليو سنة ١٧٩٨ وألف ديوانها في ٢٥ يوليو وكان أول المواضيع التي عرضها على الديوان أربعة. منها اثنان عن نظام القضاء والشريعة. ورفض الديوان في أول جلسة (١١/ ١٠/ ١٧٩٨) إحداث أي تغيير، وفي سنة ١٨٧٥ أحدث نوبار التغيير المطلوب في الأمرين فجاء بقانون نابليون ومحاكم مختلطة أغلبية أعضائها أوربيين، وفي سنة ١٨٨٣ فرض الإنجليز – بعد عام من احتلال البلاد – قانون نابليون على المحاكم الوطنية!!

والشيخ يعيد للأذهان وجوب تنفيذ قرار الوزارة الدستورية التي رأسها شريف باشا سنة ١٨٨١ بوضع قانون للمعاملات من الشريعة أحيل وضعه على قدري باشا (١٨٨٦) [٦٧] فوضع كتاب مرشد الحيران، واختفى الكتاب بعد الاحتلال البريطاني فأمر علي مبارك بطبعه فطبع، ووزع على التلاميذ لينقله إلى الأجيال المقبلة شباب غُلب أباؤهم على شريعتهم!

***

وفي سنة ١٩١٥ تألفت لجنة يرأسها وزير العدل لتنفيذ التقرير فيما يتعلق بالمحاكم الشرعية، وفي سنة ١٩٢٠ صدر القانون ٢٥ سنة ١٩٢٠ وفيه بعض الأحكام من مذهب مالك وفي سنة ١٩٢٦م تألفت لجنة اقترحت إصلاحات منها تقييد الزواج بأكثر من واحدة فلم يقبل اقتراحها وإنما صدر القانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ على هدى مقترحات الشيخ للأخذ من أكثر من مذهب. وكان تقريره الطلاق للضرر فتحا مبينا على المسلمين [٦٨].

---

(٦٧) ناظر الحقانية عندئذ وأحد خريجي مدرسة الألسن. وقد صارت مدرسة الحقوق سنة ١٨٨٦. قيل ترجم خريجوها ألف كتاب إلى العربية.

(٦٨) يراجع مراحل فرض القانون الفرنسي الأصل على مصر في مؤلفنا (نحو تقنين مدني للمعاملات من الشريعة الإسلامية طبعة المجلسة الأعلى للشئون الإسلامية سنة ١٩٧٤.

obeikandl.com

وفي سنة ١٩٤٧ طالبت لجنة من محكمة النقض ومن الأزهر تقنين قانون مدني من الشريعة. وفي سنة ١٩٦٦ تألفت لجنة بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية لتجلية مبادئ الشريعة لتكون مصدرا للتقنين وأعدت اللجنة مشروع قانون للمعاملات من الشريعة. وفي سنة ١٩٧١ صدر الدستور وفي مادته الثانية (الإسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية والشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع).

وفي سنة ١٩٧٥ تألفت لجنة من رجال القضاء والأزهر والجامعات لمراجعة القوانين وفقا للمنهج الإسلامي.

وفي يناير سنة ١٩٧٨ صدر قرار من وزراء العدل العرب في مؤتمر الرباط بوجوب جعل الشريعة الإسلامية مصدرا رئيسيا أو وحيدا للتشريع. وفي آخر العام ألف مجلس الشعب المصري لجانا للغرض ذاته.

***

ومن حق تقرير إصلاح المحاكم الشرعية أن يشاد بمواجهة الإمام فيه مخاطر تعدد الزوجات فمن ذلك قوله (إني أرفع صوتي بالشكوى مما يجمع الفقراء من الزوجات في عصمة واحدة فإن الكثير منهم عنده أربع من الزوجات أو ثلاثة أو اثنتان وهو لا يستطيع الإنفاق عليهن.. فأرى لصلاحها أن يلزم كل مأذون أن يسأل قبل عقد زواج أي رجل غير معروف بالثروة هل له زوجة أخرى، فإن كان له فما هي الطريقة في الإنفاق على زوجاته وأولاده ويثبت جميع ذلك في ورقة العقد، ثم يجب أن يحدد حد معين للثروة لمن يتزوج بأكثر من واحدة.. ذلك أدعى إلى تضييق دائرة الضرر. ولا شيء من أصول الشريعة يأبى ذلك. بل هو من قبيل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ولا أحق به من القادر عليه والحاكم هو أقدر الناس. ومن المعلوم في أحكام الشريعة أنه متى تحقق أن الزوج لا يستطيع الإنفاق على زوجته وأن الزواج يفسد أمر معيشته ويلجئه للخروج عن الحدود التي حدها الله له حرم عليه الزواج بلا خلاف..) [٦٩].

ولما عرض إصلاح القضاء الشرعي على مجلس شورى القوانين وقد صار الإمام عضوا فيه، أجازه المجلس وكان يعارضه القاضي التركي قائلا: (إن الشرع لا يحتاج إلى إصلاح)، وحجه الأستاذ الإمام بما صنعه الأتراك أنفسهم فقال: (أما كون الشرع نفسه لا يحتاج إلى

---

(٦٩) تراجع مقتطفات من مقاله في التعدد ص ١١٨ إلى ص ١٢١.

إصلاح فمسلم. لكنه في كتبه التي في أيدي الناس بعيد عن أفهام الخصوم.. ولا نطلب إلا عملا سبقتنا إلا مثله الدولة العثمانية في كتاب المجلة، التي عليها العمل في محاكمها المسماة (العدلية)، وفي المحاكم الشرعية في أبواب المرافعات جميعها. ولم يقل أحد إن الدولة في عملها ذلك قد خرجت على الدين.

وأما مسألة امتحان القضاة في لجنة من علماء الأزهر وانتخابهم بلجنة من كبار العلماء فيجب بيان ما فيها لهيئة المجلس لأنني من اللجنتين..

وأما لوائح المحاكم..

وهذا الإصلاح ينحصر عندي في أمور خمسة:

أولها: تقويم طريقة التعليم لعمال المحاكم الشرعية من قضاة وكتبة.

ثانيها: تعديل لوائح المحاكم الشرعية على وجه يكفل انتظام سيرها.

ثالثها: الاتفاق مع جماعة من شيوخ الحنفية: (إذ المحاكم تقضي بأرجح الأقوال من مذهب أبي حنيفة) على إيجاد طريقة لتقريب فهم الأحكام الشرعية..

رابعها: وضع قاعدة لتنفيذ الأحكام الشرعية.

خامسها: ترقية مرتبات عمال المحاكم الشرعية وإلحاقهم بباقي موظفي الحكومة).

***

obeikandi.com

النيابة العمومية والقضاء:

وللشيخ أثر عظيم في هيكل النظام القضائي، إذ كان الإنجليز يسوقونه، شيئا فشيئا، ليصير إنجليزي النظام، فقرروا إلغاء النيابة العامة وإحالة عمل النائب العام ووكلائه على القضاء، وانعقد مجلس النظار لذلك برئاسة الخديو بناء على طلب اللورد كرومر~، ورأى اللورد أن يسأل المفتي في ذلك مع بعض الموضوع عن اختصاصه ليفيد من تأييده. لكن الإمام أجابه بقوله: (إن هذا خطأ لا يحتمل الصواب وضرر عظيم على عمل النيابة) وساق حجتين أولاهما مسلمة وأخراهما تمس العصب الحساس للورد فتردعه قال:

(١ – إن رجال النيابة الذين يلغى عملهم من أرقى رجال البلاد علما وعقلا ولسانا وقلما.

٢ – وستتوجه همة من تلغي وظيفته ولا يجد غيرها في درجتها إلى الاشتغال بالسياسة فيتعبون البلاد والمسئولين عن النظام تعبا كبيرا).

قال اللورد كرومر: إن هذا كلام وجيه ونحن قد استشرنا كثيرا من العارفين بالقضاء والإدارة فلم نجد عندهم مثل هذه الاعتراضات بل وافقونا. وإن مجلس الوزراء سيجتمع الآن في سراي عابدين برياسة الجناب الخديوي لتقرير هذه المسألة ولابد لإيقاف ذلك من ذهابي بنفسي إلى عابدين بعد إيذانهم بذلك في التليفون.

وهذا الذي قاله الإمام قالته الأمة بعد نحو نصف قرن بمناسبة إلغاء المحاكم المختلطة سنة ١٩٤٨ إذ قننت قوانين للإجراءات الجنائية تحل قاضي التحقيق محل النيابة ثم أدركت أن نظام النيابة العامة قد قطع أبعد الأشواط في حمايتها.

في الدستور:

ومن حق الأستاذ الإمام أن يذكر له في هذا المقام قوله من ثلاثة أرباع قرن، والإنجليز يحكمون كل صغيرة وكبيرة عندما استفتاه في أواخر حياته المستشرق بلنت فيما يراه من دستور لمصر فرأى:

١– أن يقيد "الدستور" الإنجليز والخديو.

٢– أن يطلق يد الوزارة تحت إشراف مجلس النواب.

٣– فإذا اختلفا عينت للفصل لجنة منه ومنها ومن مستشارين من محكمة الاستئناف.

٤- أن يقتصر الدفاع عن مصر على الجيش المصري.

فهو يقيد سلطة الحاكم ويطلق سلطة الأمة ويخضع الوزارة للشعب في مجلس النواب ويشرك الوزارة ونواب الشعب في حل الخلافات ويجعل القضاء ثالثهما ويلغي سبب وجود جيش الاحتلال وهو دعوى الدفاع عن مصر.

وهو منذ عهد الوقائع والعروة الوثقى يرى "السياسة" تفاعلا كاملا بين أعضاء جسم الأمة وأن الرأس أحوج إلى المشورة من سائر الأعضاء وأن مناصرة الحاكم في السلم – بالشورى – واجبة وجوبها في الحرب – بالسلاح.

أما طريقة الشورى فباقية على الأصل من الإباحة والجواز فكل طريق تتحقق بها المناصرة مشروعة ومن ذلك أشكال المجالس المنتخبة في العصور الحديثة.

obeikandl.com